جـــامعة أحمد دراية – أدرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

دور التدقيق في إدارة مخاطر المشاريع الاستثمارية

(دراسة ميدانية في شركة سوناطراك (مصفاة السبع) أدرار)

إعداد الطالبة:

✍-ولد قادة فايزة

إشراف الاستاذ :

بلبالي عبد الرحيم

لجنة المناقشة

د.بريشي عبد الكريم ..... رئيسا

أ.بلبالي عبد الرحيم ..... مشرفا

أ.بن زيدي عبد اللطيف ..... ممتحنا

الموسم الجامعي 2018/2017

دور التدقيق في إدارة مخاطر المشاريع الاستثمارية

(دراسة ميدانية في شركة سوناطراك (مصفاة السبع) أدرار)

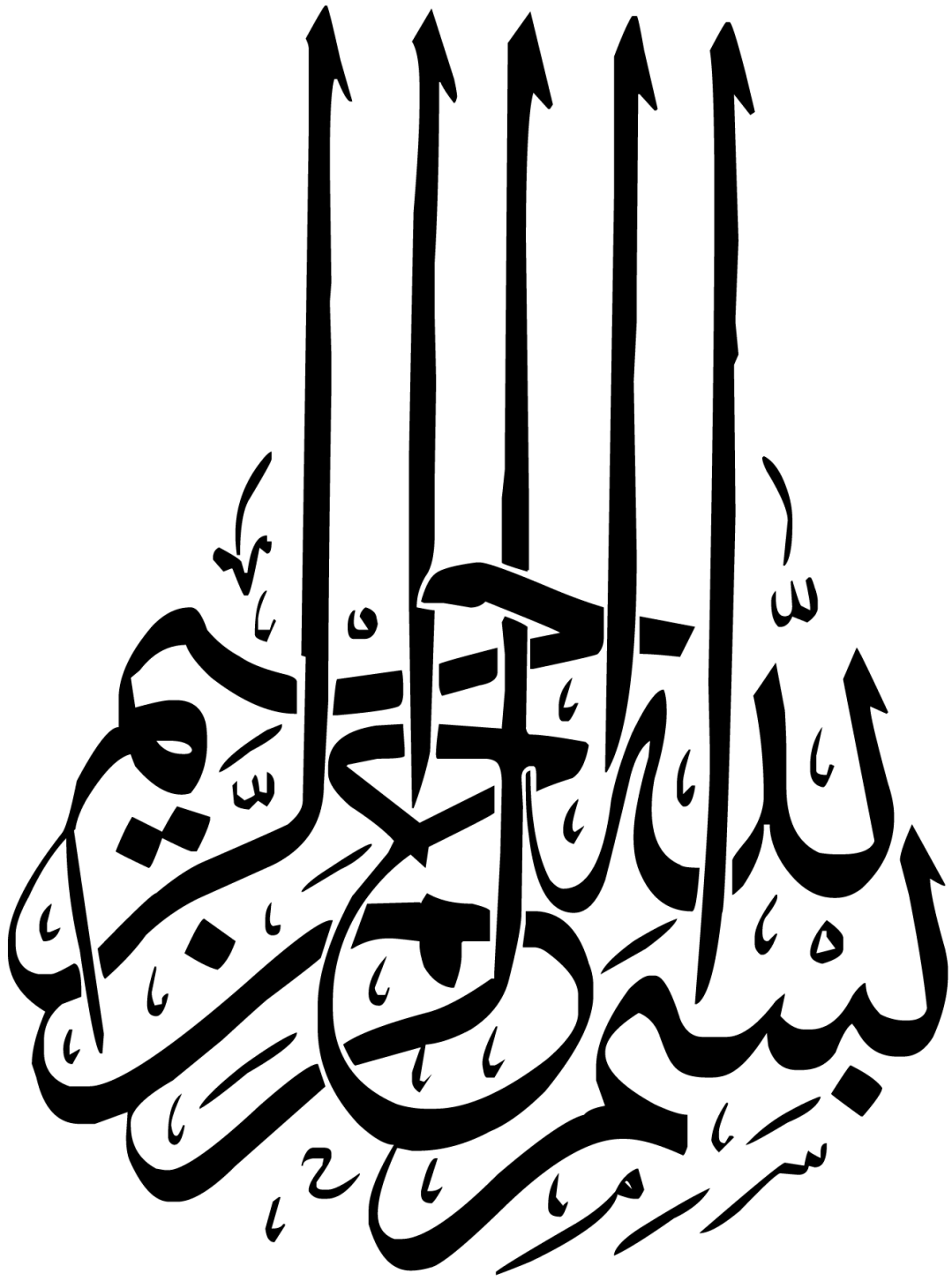
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مقدمة:

تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم، وفي ظل ارتفاع المنافسة عليها محليا ودوليا، ونتيجة لهذا التطور، أصبحت هذه المنظمات تبحث عن تحسين أدائها بشكل مستمر من خلال إنتاج اللامركزية في اتخاذ القرارات لضمان ملاءمتها وتنفيذها بسرعة.

وعليه فقد عرف التدقيق الداخلي تطورات هائلة حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب إلى المفهوم الحديث الذي هدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى تقييم وتحسين في مدى التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق والعمل بها، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشأن إدارة المخاطر في التأكيد حول ملائمة المعلومات في المؤسسات، حيث تساهم في تتبع الثغرات وتخفيض حجم المخاطر، والتحقق من السياسات والإجراءات التي تلتزم بها المؤسسة.

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها، هي من أهم العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقها لأهدافها فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى، فعدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

هنا يبرز الدور المهم للتدقيق الداخلي، في تزويد المؤسسات بالمعلومات والتقارير، التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة تم إدارتها بطريقة ملائمة، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة، يسمح التدقيق بالتنبؤ والكشف عن مخاطر المحتملة للعمليات الاستشارية التي تقوم بها المؤسسة ومحاولة تقليص الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها العمليات، وعلى أساس ذلك فإن عملية تقييم مخاطر المشاريع الاستثمارية تستوجب اتخاذ قرار عقلاني لتجنب الخسائر ومراقبة الأخطار ومتابعتها، بهدف الكشف عن أية انحرافات وتجاوز الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتقليصها إلى أدنى مستوى.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

الإشكالية: ما مدى مساهمة التدقيق في إدارة مخاطر المشاريع الاستثمارية ؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية منها:

- ما المقصود بالتدقيق وما هي أنواعه ؟
- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما دوره في إدارة المخاطر ؟
- ما هي أنواع المشاريع الاستثمارية ؟
- ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ؟
- ما هي العلاقة بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المشاريع الاستثمارية ؟
- ما هي مراحل التدقيق مبني على إدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية ؟

فرضيات:

- وجود مخاطر تتعرض لها العمليات الاستثمارية، غير أن كفاءة المدققين الداخليين وهيئة الرقابة الداخلية تساعد على الحد منها.
- الشركة تعتمد على استراتيجية للقضاء على المخاطر، مما يعني فعلا أن عمليات التدقيق يجب أن تستند إلى استراتيجيات مرافقة للقضاء على مخاطر العمليات الاستثمارية.
- الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية بقيامها بمتابعة إجراءات التدقيق ومراجعة العمليات الاستثمارية على مستوى الشركة.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من خلال إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر العمليات الاستثمارية، نظرا للتطورات السريعة في هذا المجال وما صاحب ذلك من مخاطر كبيرة لها تأثيرات سلبية على المؤسسات، لذا في الوقت الحاضر تتلاءم هذه الدراسة مع التوسع الحاصل في المؤسسات.

أهداف الموضوع:

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على:

- أهم المراحل والخطوات الأساسية للتدقيق المبني على إدارة المخاطر.
- الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وآليات تقييمه.
- إبراز دور التدقيق الذي يقوم بإظهار واكتشاف المخاطر التي تتعرض لها العمليات الاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

- ارتباط موضوع البحث مع التخصص وهو التدقيق ومراقبة التسيير.
- ندرة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بمخاطر العمليات الاستثمارية.
- الضعف الذي تعيشه إدارة مخاطر التدقيق نظرا لحداثته.

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في الاطلاع على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية.
- الميل الشخصي إلى احتراف مهنة التدقيق.
- معرفة إذا ما كانت المؤسسات الجزائرية تقوم بعمليات التدقيق.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري بالاعتماد على الكتب والمقالات العلمية، وأهم الدراسات التي تناولت الموضوع، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته باستخدام استبيان، ثم استنتاج أسئلة ما جاء في الجانب النظري للدراسة، وقد تم الاعتماد في التحليل على برنامج معالج الجداولEXCEL إصدار 2010.

الدراسات السابقة:

1-دراسة رحو خيرة (2012) دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة. دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة، الشلف.

هدفت الدراسة إلى محاولة إظهار الأعمال التي يقوم بها التدقيق الداخلي ومدى مساهمته في إدارة المخاطر ومحاولة تجنب هذه المخاطر وكذا التعرف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الجزائرية.

وكان من أهم نتائج الدراسة الدور الذي تلعبه المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على بيئة الأعمال، إضافة إلى الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية، وكذلك الدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية.
أهم التوصيات لهده الدراسة تتمثل في ضرورة إعادة تنظيم وظيفة التدقيقي الداخلي في المؤسسات الجزائرية بما يضمن استقلاليتها، موضوعيتها كفاءة وفعالية عملياتها، زيادة على ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة بصفة مستمرة وهذا فيما يخص إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيها.

2- دراسة هيا مروان محمد لظن (2016) مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة ميدانية على القطاعات الحكومية في غزة).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso، وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار وهي البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم النظام الرقابي.

وكان من أهم الدراسة غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة، بالإضافة لغياب الدور الفعال للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فعالية دوره لمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية، والعمل به وفق المكونات الثمانية COSO,ERH، وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الإيجابي في إضافة قيمة وتحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف وضرورة إنشاء دارسة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

3- دراسة سايح نوال (2016) التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية –دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري–سطيف.

هدفت الدراسة بشكل أساسي دراسة وتحليل مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري، وكذلك تبيين الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي إلى تحسين فعالية الرقابة وغدارة المخاطر.

وكان من أهم النتائج المتوصل إليها: أن أعمال التدقيق الداخلي في الشركات محل الدراسة لها دور إيجابي في إدارة المخاطر، وكذلك المدقق الداخلي يقوم بالاستناد على نظام إدارة المخاطر وفهم المخاطر المحيطة بالشركة عند التخطيط للتدقيق بغرض الوصول إلى مستوى قابلية تحمل المخاطر دون التأثير على الأهداف.

جسدت أهم التوصيات لهذه الدراسة في ضرورة تعزيز استقلالية المدقق الداخلي في بعض الشركات وإعادة تشجيع المدققين الداخليين على اكتساب شهادات مهنية في مجال التدقيق، وكذلك ضرورة إنشاء منظمة مهنية للتدقيق الداخلي في الجزائر.

4- دراسة الحادة بن شرودة (2015) أثر للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي –دراسة ميدانية– هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق الداخلي على المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، والتطرق للتدقيق ودوره في تفعيل إدارة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أهمية للتدقيق الداخلي من خلال قيام المدقق الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة عن طريق تقييمه نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته، كما توصلت الدراسة أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات بشأن إدارة المخاطر.

وقد لخصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر، ومواكبة التغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للتدقيق التي دائما في تجدد.

هيكلة الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تناولنا هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول، كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث.

الفصل الأول:

يتعلق بالإطار النظري للتدقيق ويتضمن ثلاث مباحث كل مبحث يتفرع إلى ثلاث مطالب، المبحث الأول يتحدث عن ماهية التدقيق، أما المبحث الثاني والذي كان بعنوان معايير التدقيق، وعنوان المبحث الثالث عمليات التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني:

يتعلق بدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر العمليات الاستثمارية، ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن المبحث الأول مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثاني إدارة مخاطر التدقيق، أما المبحث الثالث مراحل وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث:

يتعلق بالدراسة التطبيقية، وتضمن ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تضمن تقديم للشركة الوطنية سوناطراك والمبحث الثاني الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث كان بعنوان تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقارنة بين المتغيرات.

صعوبات البحث:

عند قيامنا بالبحث واجهنا جملة من الصعوبات منها:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع خاصة المراجع العربية.
- ضيق المدة التي تم فيها انجاز الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب رفض البعض ملء استمارة الاستبيان.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق

تمهيد:

يعتبر التدقيق من بين الوظائف المالية والمحاسبية التي تساعد على تحقيق الشفافية والإفصاح في قوائم المؤسسات والشركات عموما، ويحظى التدقيق بتلك الاهمية البالغة في الواقع نظرا لكونه يوفر على المؤسسة تكاليف الاخطاء المقصودة وغير المقصودة التي قد ترد في القوائم المالية للشركات او الجداول المالية الملحقة بها، كما ويساعد التدقيق على طمأنة المستثمرين والمساهمين في الشركات وكذا الاطراف المرتبطة بالشركة لكونه يوفر لهم الثقة بشأن العمليات التي تجرى ومدى مصداقيتها ، وحتى في حالة وجود تجاوزات او اخطاء فان التدقيق كعملية يوفر الجهد للبحث عنها واكتشافها وسوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الاطار النظري للتدقيق من خلال البحث عن تعريفه وأنواعه وكذا الية تطوره في الوقت الراهن.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى مجموعة من العناصر المرتبطة بتعريف التدقيق وانواعه ومدى تطوره في الوقت الراهن

المطلب الأول: تعريف التدقيق وتطوره

الفر ع الأول: تعريف التدقيق

هناك العديد من التعاريف اتي تناولت التدقيق نذكر منها:

التعريف الأول: "هو فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء الراي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها[1]

التعريف الثاني: "جاء تعريف التدقيق عن الجمعية المحاسبية الأمريكية:

المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية "Systimatic" لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي [2]تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى توافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"[3]

التعريف الثالث: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقائياً منظماً قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله في ربح وخسارة عن تلك الفترة"[4]

الفرع الثاني: تطور التدقيق

تشتق كلمة المراجعة والتدقيق Auditing في التعبير اللاتيني Audite وتعني الاستماع[5] ، حيث كان المدقق ينصت لجلسة الاجتماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، ولقد لعبت السياسة المالية والضريبية دوراً بارزاً وهاماً في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق أين ظهرت أداة رقابة جديدة هي الرقابة والفحص الضريبي.

ويبين التطور التاريخي لرقابة تدقيق الحسابات أن اول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) لسنة 1581م وكان على من يرغب مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعيات وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة، وقد أصبح شرطاً سنة 1969م.

---

[1]–غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 14.

[3]–زوهري حليلة، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر** مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04/ديسمبر 2015، ص54.

[4]–خالد أمين، **علت تدقيق الحسابات، الناحية النظرية**، مطبعة الاتحاد، عمان طبعة 1999، ص 14.

[5]–محمد طواهر محمد صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان مطبوعات، عمان، 2004، ص 71.

أما في الجزائر فكانت المؤسسات الجزائرية مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975م وفي بداية الثمانينات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية المراجعة مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة لها.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى عدة أنواع وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها وفيما يلي هذه الأنواع:

1- من حيث القائمين بعملية التدقيق:[1]

أ- **التدقيق الداخلي:** قد يكون شخص بعملية من داخل المؤسسة يقوم فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي، وهو يعتبر إحدى أدوات الرقابة، ويعتبر أداة بيد الإدارة ومن أهداف التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات ما يلي:

- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات وللمركز المالي.
- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

ب- **التدقيق الخارجي:** هو الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة.

ويتضح من التعرفين السابقين أنه هناك أوجه اختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي، يمكن حصرها على النحو التالي:

معيار التفريق	التـدقيق الداخـلي	التـدقيق الخارجـي
الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف وضع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني محايد للقوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي
نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعين بواسطة الإدارة	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك
درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارة مثل إدارة الحسابات المالية ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها	يتمتع باستقلال كامل وتام عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي

[1]-غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 25.

المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا	مسؤول أمام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم
نطاق العمل	تحديد الإدارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق عمله يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يحدد ذلك التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة

الجدول رقم (01) يوضح الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المصدر: حسين أحمد دحدوح، حسن يوسف قاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2009، ص 53.

2- من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:[1]

أ- **تدقيق عادي:** يقصد به فحص البينات المثبتة بالدفاتر والسجلات والمستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية ودلالتها للمركز المالي ومدى الاعتماد عليها وإصدار تقرير يحتوي على رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية.

ب- التدقيق لغرض معين: يقصد به تدقيق موضوع محدد لهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة ويتم تكليف خطي ومن امثلته فحص نظام الرقابة الداخلية، فحص المستندات لعملية معينة ومسؤولية المدقق عن الإهمال أو التقصير عقدية.

3- من حيث درجة الالتزام:[2]

أ- **تدقيق التزامي:** هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المشروع بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباته، واعتماد القوائم المولية الختامية له، ومن ثم يترتب من عدم القيام بالتدقيق وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

حيث نصت المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي:

"**تعيين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوباً للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصرف الوطني**"

[1]-خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **تعلم دقيق الحسابات، النظري والعملي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2009، ص 26.

[2]-الصيان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 33.

فهذه المادة تلزم جميع المؤسسات ذات الأسهم أن تعيين مندوب للحسابات وتحدد كذلك مدة التعيين لثلاث سنوات.

ب- التدقيق الاختياري: وهو التدقيق وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد.

4- من حيث النطاق:[1]

أ- تدقيق كامل: هو التدقيق الذي يخول مدقق الحسابات نطاقاً غير محدد للعمل الذي يؤديه، بمعنى عدم وجود قيود أو تحديد لنطاق عمل مدقق من قبل الإدارة.

ويتطلب هذا النوع من التدقيق من مدقق الحسابات تقديم رأي فني محايد عن عادلة القوائم المالية كل بغض النظر عن اختبارات التي قام بها، حيث أن مسؤوليته تشمل جميع العناصر التي لم تخضع للفحص.

ب- تدقيق جزئي: هو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كان يقتصر عمل المدقق على تدقيق بعض العمليات دون غيرها، أو تدقيق الميزانية دون غيرها، أو تدقيق المخزون دون غيره، ويتم تحديد ذلك وفقاً للعقد الذي بين المدقق والجهة التي قامت بتعيينه.

وفي هذه الحالة فإن مسؤولي المدقق تنحصر في المجال الذي حدد له فقط، وسوف يكون رأيه في المجال المحدد فقط، وليس في القوائم المالية ككل.

5- من حيث التوقيت:[2]

أ- تدقيق نهائي: في هذه النوع تتم عملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله واقفاله الحسابات الختامية، ويصلح هذه النوع من التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المدقق على فحص ومراجعة الميزانية، ويطلق على هذا النوع من التدقيق باسم "تدقيق الميزانية".

ب- تدقيق مستمر: بالغ الأهمية في المؤسسات الكبيرة اين يقوم المدقق بتدقيق الحسابات طوال السنة المالية بقيامه بزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة، زيادة على ذلك يقوم المدقق بتدقيق الحسابات الختامية للمؤسسة الشيء الذي يعطيه الوقت الكافي للتعرف على المؤسسة والتقليل من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية، وعدم إهمال العامل لعمله، نظراً للتدخل المستمر للمدقق، كما يسهل اكتشاف الأخطاء وحالات الغش وانتظام العمل بالنسبة للمدقق.

بمقتضى القانون 11/10 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في مادته 31 التي تنص على أنه "يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن

[1]-شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 19.

[2]-الصبان محمد سمير، وآخر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

يتطلعوا على السجلات والموازنات والمراسلات والمخاطر وبصفة عامة على كل الوثائق وكل الكتابات التابعة للشركات أو الهيئة دون نقلها.."[1] .

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ التدقيق

الفرع الأول: أهداف التدقيق

يمكن أن ندرج أهم الأهداف التي يسعى التدقيق إلى تحقيقها فيما يلي:

- ✓ التحقق من صحة وصدق ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ إبداء راي فني محايد يستند على دقة أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- ✓ تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- ✓ مساعدة غدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية وتخاذ القرارات.
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المطلوبة.
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق وضع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ التأكد من صحة القيود المحاسبية أو خلوها من الخطأ أو التزوير والعمل على استكمال المستندات المثبتة لحصة العمليات.

الفرع الثاني: مبادئ التدقيق:

وتتكون من ركنين أساسيين هما: ركن الفحص وركن التقرير.

أ- **المبادئ المرتبطة بركن الفحص:**

- ✓ **مبدأ التكامل والإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشآت وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- ✓ **مبدأ الشمول في مدى الفحص:** ويعين هذا المبدأ أن يشمل مدى فحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة من طرف المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- ✓ **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير ذه المبدأ إلى ضرورة تفادي إلى أقصى حد ممكن التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى عدد كافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

[1]-القانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المعتمد، المادة 31، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 42 بـ 2010/06/11، ص 08.

- ✓ **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبد أ إلى وجوب فحص مدى الكافية الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكافية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة، وهذه الكافية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة وهذ المناخ تعبير عما تحتويه من نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ب- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:[1]

- ✓ **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذ المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة بجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- ✓ **مبدأ الإفصاح:** يشير هذ المبدأ إلى مراعاة أن يفحص المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشأة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ **مبدأ الانصاف:** ويشير هذ المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.
- ✓ **مبدأ السببية**[2] : يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 20 وفي الفقرة – 4 – على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم المدقق بها:

- الاستقلالية.
- الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة.
- الموضوعية.
- السرية.
- السلوك المهني.
- المعايير الفنية.

إضافة إلى ذلك قيام المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

المبحث الثاني: معايير التدقيق

المطلب الأول: المجالس واللجان المصدرة لمعايير التدقيق

- **الهيئات المكلفة بإعداد معايير التدقيق الدولية:**

[1]-أ. زوهري جليلة، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04/ديسمبر 2015، ص 56.

[2]-فضالة أحمد، **المراجعة العامة**، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة، طبعة 1996، ص 43.

تتمثل هذه الهيئات التي استهدفت وضع معايير التدقيق الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها في:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): تأسس هذا الاتحاد في 07 أكتوبر 1977 بهدف تطوير مهنة المحاسبة عبر العالم، عندما وقع عدد 63 تنظيم مهني من 49 دولة مختلفة على اتفاقية لتأسيس تلك المنظمة، إن غرض الاتحاد يتمثل مع غرض المجمع الأمريكي القانونيين باستثناء أنه يتسم كونه عالمي النطاق وهو يتعلق بصفة رئيسية للمحاسبين المهنيين وليس بالمبادئ المحاسبية، ويربط أعضاء الاتحاد بالكيانات المحاسبية المهنية فأكثر من 80 بلد.

وفي عام 2004 أعلن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه منظمة عالمية في مهنة المحاسبة، ويتألف من 157 عضوا ومنشأة زميلة في 123 دولة من جميع أنحاء العالم، تمثل أكثر من 2.5 مليون محاسب في الممارسة العلم للصناعة والتجارة والقطاع العام والتعليم، ولا توجد هيئة محاسبية أخرى في العالم، وإن وجدت فقط منظمات مهنية أخرى قليلة لديها الدعم يتميز به الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومهمته هي:[1]

- ✓ تعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي؛
- ✓ خدمة المصلحة العامة؛
- ✓ المساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية.

وبناء على ما تقدم فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المتحدث باسم المهنة عالميا.

2- اللجنة الدولية: هي الهيئة المهنية المختصة في الإصدار وتبويب وشرح وتعديل المعايير الدولية للتدقيق، انبثقت من الاتحاد الدولي للمحاسبين الدولي، وقدّ أعطيت لها صلاحية ومسؤولية محددة وهي إصدار مسودات المعايير الدولية للتدقيق نيابة عن الاتحاد.[2]

وقد أصدرت اللجنة الدائمة تمهيدا أو مقدمة عن المعايير الدولية للتدقيق ورد به ما يلي:[3]

- ✓ هدف إصدار المعايير هو تطوير وتدعيم مهنة محاسبية دوليا مترابطة استنادا إلى قواعد منسقة؛
- ✓ تدرك اللجنة أن الأنظمة المحلية الخاصة بالقوانين والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الحكومية أو المهنية في كل بلد بدرجة مختلفة، تؤثر على الممارسات المهنية في عمليات المراجعة؛
- ✓ تكون الأولوية للمعايير والمتطلبات المحلية عن تلك الصادرة عن اللجنة، إلا في الحالات التي لا توجد فيها معايير محلية عندئذ تتطبق بصورة تلقائية المعايير الدولية؛
- ✓ تعطي المنظمات في الدول الأعضاء الحق في إعداد الترجمة المناسبة باللغة المحلية، مع توضيح اسم المنظمة التي قامت بالترجمة للنص الإنجليزي الصادر عن الاتحاد.

المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى شرح مختصر لمعايير التدقيق المتعارف عليها دوليا.

---

[1]-أمين السيد، أحمد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الاسكندرية، مصرن الدار الجامعية 2009)، ص 612.

[2]-أحمد حلمي جمعة، **المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005)، ص 186.

[3]-محمد السيد الناغي، **المعايير الدولية للمراجعة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008، ص 72.

معايير التدقيق المتعارف عليها: أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عشرة (10) معايير للتدقيق نلخصها في النقاط التالية:

1- المعايير العامة: وهي تضم المعايير التالية:

- **التأهيل العلمي والعملي:** ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي والتأهيل العلمي، حيث يتم الحصول على التأهيل العلمي[1]، من خلال الدراسة والتكوين المتواصل.
- **معيار الاستقلالية:** والمقصود أن يتوفر عنصري الحياد والاستقلالية، أي أن هذا المعيار تتمثل في كون درجة مصداقية رأي المراجع في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير واستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق[2].
- **معيار العناية المهنية الملائمة:** يعني إعطاء الاهتمام الكافي لجميع مراحل عملية التدقيق، فتوفر عنصري الكفاية والاستقلال غير كافي، كما يشترط أن تتوفر الجدية في المدقق لإنجاز عمله.

2- معايير العمل الميداني: وهي تضم المعايير الفرعية التالية:

- **التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين:** على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق.
- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** تعد أول خطوة يقوم بها المدقق قبل بداية التدقيق داخل المؤسسة، والقيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الجهة التي يقوم بمراجعتها، والذي يساعده في تحديد برنامج تدقيقه وعناصره المختلفة، وأسلوب المراجعة الذي يتبعه المدقق يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية من خلال الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات، بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية.

3- معايير إعداد التقرير: وهو آخر فرع بحيث يتضمن الإجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمراجع ونجد فيه المعايير التالية:

- **إبداء الرأي عن مدى تصنيف المبادئ المحاسبية عن إعداد القوائم المالية:** أي على المدقق أن يذكر في تقريره أن الأصول المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية الختامية موضوع تقريره متفقة مع أصول المحاسبة المقبولة عموما، أن يكون رأيه كنتيجة شاملة وذلك بعد قيامه بتدقيق القوائم المالية[3].

---

[1]-عبد الفتاح صحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، **أصول المراجعة**، الإسكندرية، 2000، ص 29.، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2]-منصور ابن عمارة، محمد حولي، **مد أدلة بعنوان معايير المراجعة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 10.

[3]-محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة التدقيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 03.

- **<u>الإشارة إلى مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من سنة إلى سنة أخرى</u>:** يهدف هذا المعيار إلى التنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية وذلك لضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار الفترات أو السنوات المالية وبالتالي التأثيرات التي أدت إليها هذه القوائم المالية[1].
- **<u>الإفصاح الكافي</u>:** وهذا يعني أن القوائم المالية يجب ان تحتوي على الإيضاحات والبيانات حتى يتسنى لمستعملي هذه القوائم فهمها بطريقة مباشرة وبدون أي غموض كان، وفي حالة ما إذا كانت القوائم المالية لا تحتوي على الإيضاحات والبيانات اللازمة، فعلى المدقق ان يذكر هذا الخلو في تقريره النهائي.
- **<u>إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة</u>:** يتضمن هذا المعيار أن رأي المراجع ملم بجميع القوائم المالية حتى يمكن التحقق من مدى صحة وصدق المركز المالي للمؤسسة، كما أن المعيار لا يعني أن على المراجع إعطاء موافقة تامة أو رفض على كل القوائم.

الشكل رقم (01) يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها دوليا

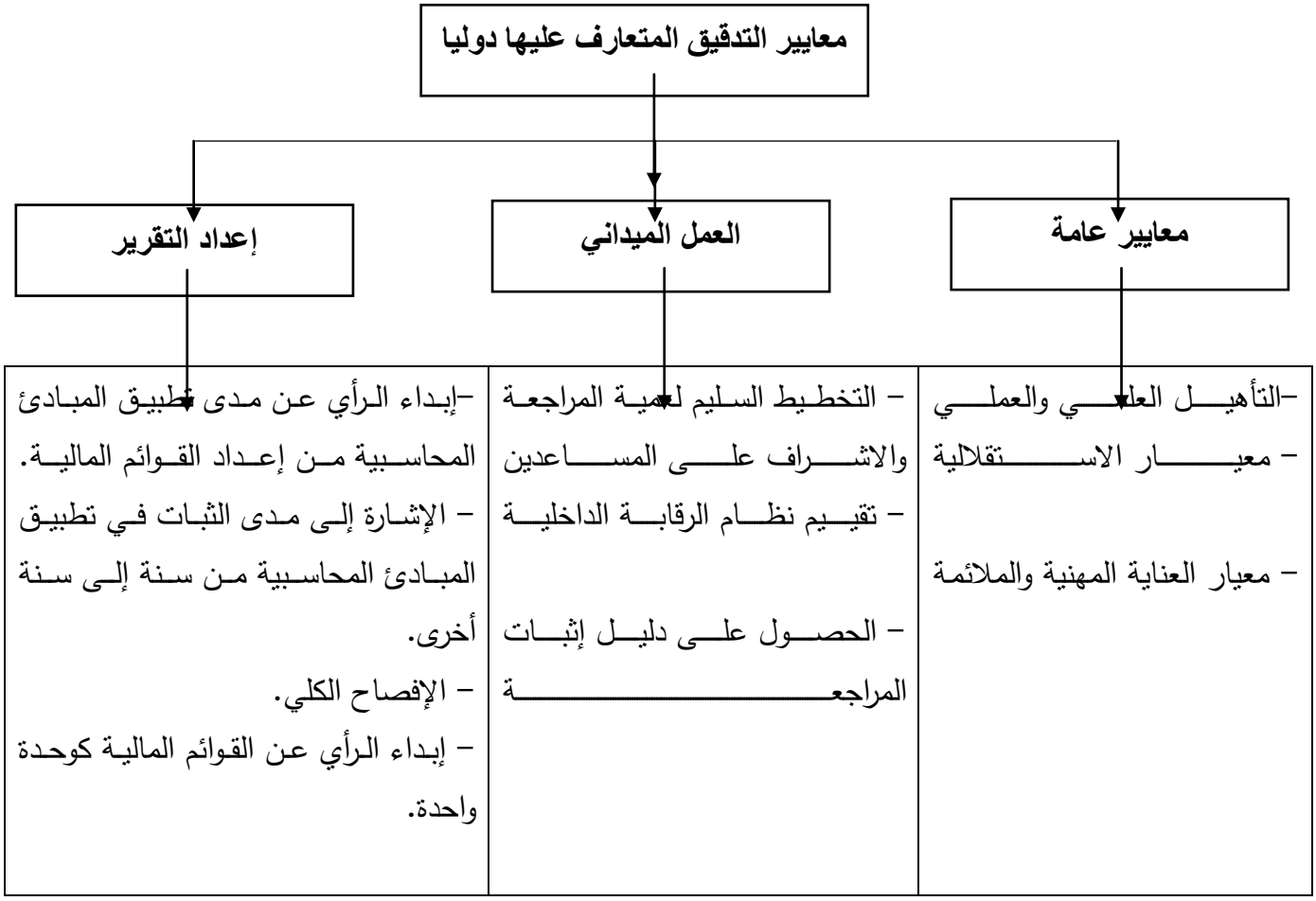

<u>من إعداد الطالبة</u>

<u>المطلب الثالث</u>: المعايير الجزائرية للتدقيق

[1]-نفس المرجع السابق، ص 35.

تمثل معايير المراجعة المقاييس التي يجب توافرها عند أداء عملية المراجعة وكذلك في الشخص القائم بها، وسنذكر باختصار معايير الداء المهني لمراجعة الحسابات في الجزائر فيما يلي:

1- المعايير العامة المتعلقة بمراجع الحسابات:

وتتمثل في مستوى التأهيل العلمي والعملي، الاستقلالية، بذل العناية المهنية اللازمة[1].

2- معايير العمل الميداني:

تتمثل في قبول المهنة وبداية العمل، إعداد ملفات العمل، الملف الدائم والملف الجاري[2].

3- معايير تقارير مراجع الحسابات:[3]

- ❖ معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، بحيث يحتوي على جزئين الجزء الأول هو التقرير العام للتعبير عن الرأي الذي يتضمن المقدمة والرأي حول القوائم المالية إما بالقبول أو بالتحفظ أو الرفض ويتضمن أيضا فقرة الملاحظات، أما الجزء الثاني هو المراجعات والمعلومات الخاصة؛
- ❖ معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة؛
- ❖ معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى (05) أو (10) تعويضات؛
- ❖ معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- ❖ معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم وحسب الحصة في الشركة؛
- ❖ معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- ❖ معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بعملية خفض رأس المال؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بإصدار القيم منقولة أخرى؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم؛
- ❖ معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة؛

المبحث الثالث: عمليات التدقيق الداخلي

---

[1]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 27.

[2]-محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 28-30.

[3]-لقيطي الأخضر، **معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015، ص 128.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

تنوعت وتعددت التعاريف التي تناولت موضوع التدقيق بتعدد المتخصصين والهيئات المهتمة بهذه المهنة، حيث عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) وهو التعريف الأكثر قبولا بأنه: "نشاط رقابي مستقل، موضوعي واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية الشركة وتؤدي إلى تحسين أدائها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف الشركة، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، الرقابة، وحوكمة الشركات"[1].

يتضح من التعريف أن التدقيق الداخلي يقدم نوعين من الخدمات، الأولى متمثلة في الخدمات التأكيدية والتي تهدف إلى طمأنة الإدارة أن المخاطر المرتبطة بالشركة تم تحديدها ويتم التعامل معها بطريقة ملائمة، وهي الوظيفة الأساسية للتدقيق الداخلي، أما الثانية فتتمثل في الخدمات الاستشارية التي يقدمها للشركة والنصح للإدارة لاتخاذ قرارات معينة.

كما أن التدقيق الداخلي بمفهومه الحديث أضاف نصا صريحا بأن الهدف منه هو **تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر**، هذه الأخيرة وجدت لتقوم بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها:

- **الوظيفة الوقائية**: للوقاية من المخاطر الموجودة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها؛
- **الوظيفة الاكتشافية**: لكشف المشاكل حال حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها؛
- **الوظيفة التصحيحية**: لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها والعمل على عدم تكرارها مستقبلا؛

كما عرف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات أو السياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإدارة وإجراء الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من ان مقومات نظام الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية "[2].

كما عرفه أحمد حلمي جمعة على أنه: "تدقيق للعمليات والسجلات بصورة مستمرة يتم تنفيذه داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي معين للقيام بهذا العمل ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي كاف ويتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة كما يترتب عليه تسهيل أهداف نظام الرقابة الداخلية".

---

[1]–أ. سايح نوال، **التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية**، مجلة الاقتصادي الصناعي، العدد 11 ديسمبر 2016، ص 191.

[2]–صالح ميلود خلاط، بشير محمد عاشور، مصطفى ساسي فتوحة، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والآفاق**، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2007، ص 384.

المطلب الثاني: أهداف وإجراءات التدقيق الداخلي

الفرع الأول:

إن الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة الإدارة في القيام بنشاطها دون التعرض للمخاطر والخسائر ة خاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

1- التحقق من دقة المعلومات المالية وإمكانية الوثوق ودراسة الطرق المستخدمة لقياس وعرض هذه المعلومات.

2- دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجود تلك الصول.

3- فحص النظم الموضوعة للتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين التي يكون لها أثر واضح على العمليات والتقارير.

4- تقييم مدى اقتصادية وكفاءة استخدام الموارد الماحة.

5- فحص العمليات للتحقق من أن النتائج تتوافق مع الأهداف المحددة.

كما أشار بيان مسؤوليات المراجعين الداخليين الصادر من مجمع المراجعين الداخليين إلى هدف التدقيق الداخلي على النحو التالي:

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في مساعدة كافة أعضاء الإدارة في الاطلاع بمسؤوليتها بشكل فعال عن طريق تزويدهم بأنواع معينة من التحليلات والتقييمات والمقترحات بالإضافة إلى التعليمات الملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص، والتي تمثل خدمة للغدارة، ويمتد ذلك الارتباط إلى مدى أوسع من السجلات المحاسبية والمالية إلى الحصول على فهم كامل بالأعمال والأنشطة محل الفحص.

تم تحديد العديد من الأنشطة الرئيسية للتدقيق الداخلي خاصة بـ:

- مدى كفاءة نظم القابة المالية والتشغيلية والالتزام بتطبيقها.
- مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المقررة.
- المدى الذي من خلاله يتم المحاسبة على الأصول وحمايتها من الخسارة.
- مصداقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة الإدارة.
- أداء العاملين والإدارة.
- عملية المراجعة الداخلية المعاصرة لم تعد محصورة على الأمور المالية فحسب حيث أصبح لها أهداف أكثر ابتكارا لأنها توفر الفرصة في إلقاء بعد نظر عميق عن قضايا غير ظاهرة بسهولة للإدارة.

"وبصفة عامة أن الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، وتمثيل الهدف الأساسي للمدقق الحيادي المستقل في التغيير عن رأيه في البيانات المالية".

الفرع الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي

تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أداؤها أو السلوك الواجب أدائه، في حين أن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفائها، هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برامج التدقيق، ومن ثم فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف التدقيق المحددة.

وبرنامج التدقيق عبارة عن خطة عمل المدقق التي يتبعها في مراجعة السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة، والشخص المسؤول عن تنفيذها، والبرنامج يحقق عدة أغراض منها أنه ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية يطلب المدقق تنفيذها من مساعديه وهو سجل بالعمل المنتهي أي ما تم تدقيقه.

المطلب الثالث: الفرق بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

قبل أن نتطرق إلى الفرق بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي سوف نورد بعض التعاريف لهما:

1-1 مفهوم الرقابة الداخلية:

حسب المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTASAI): الرقابة الداخلية "هي عملية متكاملة تقوم بها الإدارة وموظفي إحدى الجهات أثناء سعيها لأداء مهامها، ويتم تصميمها بحيث توفر ضمانا معقولا بأن الهداف العامة للشركة يتم تحقيقها"[1].

-لجنة رعاية المنظمات (COSO-committee of sponsoring organization):

الرقابة الداخلية "هي عمليات تنفذ من قبل مجلس إدارة الشركة والإدارة والأفراد في الشركة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق الشركة لأهدافها".

وهناك تعريف أوسع وأكثر ثراء للرقابة الداخلية التي تم التوصل إليها نتيجة للدراسة التي قام بها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على المستوى العالمي بخصوص الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر سنة 2011.

(G lobal survey on risk management and internal control):

"تعد الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من نظام حوكمة الشركة وإدارة المخاطر، الذي تعرفه وتؤثر فيه وتتابعه الهيئة الإدارية بالشركة والإدارة والأفراد الآخرون، حتى يمكن الاستفادة من العروض المتاحة للشركة والتعامل مع التحديات التي تواجهها، بما يتسق مع استراتيجية إدارة المخاطر وسياسات الرقابة الداخلية التي تضعها الهيئة الإدارية من أجل تحقيق أهداف الشركة"[2].

2-1 مفهوم التدقيق الداخلي:

[1]-أوصيف لخضر، **طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في ضل معيار رقم 2100 (طبيعة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17/2017، ص 168.

[2]-أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 169.

حسب تعريف معهد المراجعين الداخليين يعرف على أنه (IIA) "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة، وعمليات التحكم"[1].

تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI): "التدقيق الداخلي في الشركة، وظيفة مسؤولة عن تدقيق دوري للوسائل (الامكانيات) الموجودة تحت تصرف الإدارة والمسيرين على جميع المستويات، من أجل إدارة ومراقبة الشركة، هذه الوظيفة تؤمن من طرف مصلحة تابعة للإدارة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، ومن أهدافها الرئيسية في إطار التدقيق الدوري من أن الإجراءات تشمل ضمانات كافية، المعلومات الصحيحة، العمليات الشرعية، التنظيمات الفعالة والهياكل واضحة ومناسبة"[2].

1-3 الفرق بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:

أشارت لجنة "بازل" للرقابة في المبدأ الثامن أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء من الرقابة الذي تقوم بإنشائه الإدارة العليا والوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة[3].

وبالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة انظام الرقابة الداخلية وصمام الأمان لها خصوصا بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا، أي أن التدقيق وظيفة مراقبة المراقبة.

والشكل التالي يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية:

[1] -Khayrallah Belaid, l'audit interne et l'approche de la dynamique de groupe, centre de publication universitaire, Tunisie, 2005, p 11.

[2] -أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفا للنشر، عمان، 2011، ص 46.

[3] -عبد الباقي المقدم، **التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار**، مذكرة لاستكمال شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 07.

الشكل رقم (02) يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

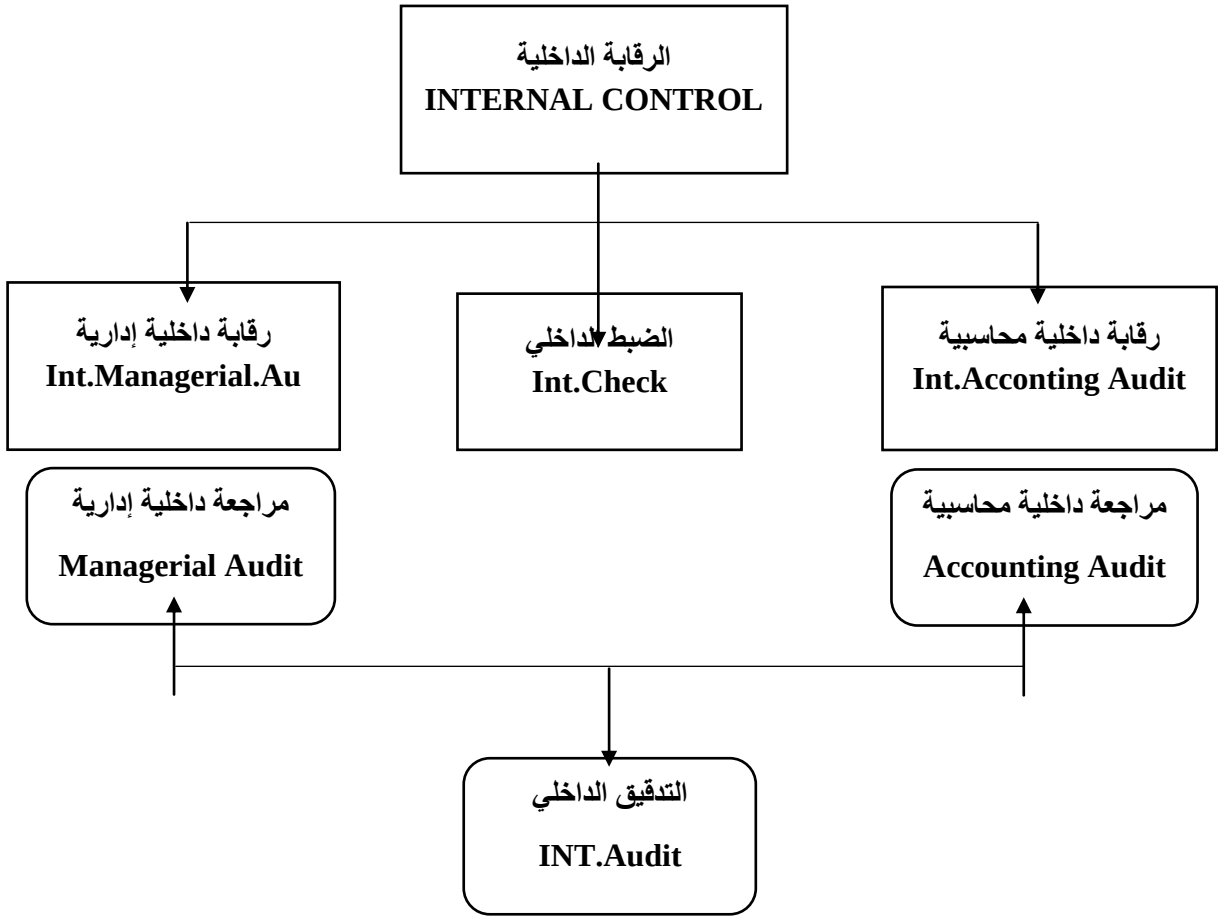

المصدر: عبد الباقي المقدم، **التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار**، مذكرة لاستكمال شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، منشورة، جامعة ورقلة، 2016، ص 07.

خلاصة:

يؤدي التدقيق دورا فاعلا في الحد من المخاطر في العمليات الاستثمارية، ونظرا لكون التدقيق ينقسم الى التدقيق الداخلي والخارجي فان التدقيق الخارجي يتم اساسا من طرف محافظ الحسابات ومن طرف الخبير المحاسبي بينما عمليات التدقيق الداخلي تتم من طرف اعضاء هئية الرقابة الداخلية، وعموما يمكن القول ان كلا من التدقيق الداخلي والخارجي يؤديان دورا تكامليا في عملية الرقابة على المؤسسة واعمالها وانشتطتها الاستثمارية وغيرها، كما يمكن القول أن للتدقيق الداخلي بمفهومه الحديث أضاف نصا صريحا بأن الهدف منه هو تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وهو ما توصلنا اليةه من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر العمليات الإستثمارية

تمهيد:

يتبين من الواقع والممارسة المهنية لوظيفة التدقيق والرقابة على الانشطة الاستثمارية والتشغيلية للشركات والمؤسسات، ان مهنة التدقيق الداخلي مع التطور قد اضيفت اليه مهمة الرقابة والمتابعة لمخاطر الانشطة الاستثمارية، ورغم ان التدقيق الداخلي يتم على مستوى الشركة الا ان دوره يبقى حاسما في تسهيل اعمال التدقيق الخارجي حيث نجد ان الرقابة الخارجية حتى قبل ان تتم فانها تعتمد في تأسيسها على الرقابة الداخلية ومخرجاتها، وسوف نحاول من خلال هذا الفصل البحث في دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الانشطة الاستثمارية

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الخبراء الاقتصاديين والكتاب، إلا أن هذه التعريف لديها خاصية التشابه ويمكن التطرق إلى بعض التعاريف:

يعرف الاستثمار بأنه "التضحية لإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"[1].

كذلك الاستثمار هو "سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالأراضي، المباني والآلات، وعلى شكل غير مادي كالنقود تحت الطلب كالسندات والأسهم"[2].

كذلك يعرف على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات الإنتاج للسلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[3].

المطلبالثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكننا تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقا لمجموعة من المعايير التي تعرض ضرورة إجراء دراسات مختلفة للمشاريع الاستثمارية بغض النظر عن هدف وطبيعة وملكية المشاريع ومن أهم هذه المعايير المستخدمة لتحديد نوع المشروع الاستثماري نجد:

1- مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس:

وفقا لهذا المعيار يمكن تحديد نوعين من المشاريع وهي:

- **المشاريع القابلة للقياس:** هذه المشاريع التي تنتج المنتجات وتقدم الخدمات القابلة للتقييم النقدي مثلا: المشاريع الصناعية، الزراعية...إلخ.

- **المشاريع الغير قابلة للقياس:** هذه المشاريع يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلا: مشاريع التعليم والصحة والبيئة.

---

[1]-محمد مطر، **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار النشر والتوزيع الردن، 1999، ص 07.

[2]-قادري عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية**، دار النشر والتوزيع بوزريعة، الجزائر، 2004، ص 11.

[3]-حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص 37.

2- مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى:[1]

- **المشاريع المستقلة:** هي تلك المشاريع التي يمنع إقامة إحداها لإقامة الآخر (إقامة مشروع ثاني ليس ضروري لتكملة المشروع الأول)، طالما توفرت المواد اللازمة.

- **المشاريع المتكاملة:** وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الآخر مثلا: خط مياه الشرب من أحد البحار وإقامة مشروع آخر لتصفية وتحلية مياه البحر، فإقامة الثاني ضروري لإقامة الأول يعني أن المشروعين متكاملين حتى يمكون هناك منفعة.

3- المشاريع الاستثمارية على أساس نوع الملكية:

وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف المشاريع إلى ما يلي:[2]

- **مشاريع خاصة:** هي تلك التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للمستهلكين مثلا: المنتجات الغذائية، السيارات، إنتاج الألبسة وغيرها.

- **مشاريع عامة:** تعتبر تلك المشاريع التي تملك الحكومة الكل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات اجتماعية للمجتمع مثلا: مشاريع المياه والكهرباء، مشاريع الطرق والجسر وغيرها من ذلك.

4- المشاريع الاستثمارية على أساس طبيعة الاستثمار:

في هذه الحالة يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال المشروع قائم أو التوسع في مشروع قائم، أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد.

5- المشاريع الاستثمارية على أساس نوع المنتج:

طبقا لهذا المعيار تصنف المشاريع إلى مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، تحقق اشباعا معينا للمستهلكين مثل: المنتجات الغذائية ومشاريع أخرى غير ملموسة (تقديم خدمة)، تحقق اشباعا للمستفيد منها مثلا: التعليم، الصحة، البنوك.

6- المشاريع الاستثمارية على أساس النشاط:

من خلال هذ المعايير يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى:

- **مشاريع صناعية:** وهي الصناعات الاستراتيجية مثل صناعات استخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى والصناعات التحويلية.

- **مشاريع تجارية:** وهي تلك التي تقوم على أساس عمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.

---

[4]-بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت بيني صاف S.Cl.BS**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابن بكر بلقايد، تلسان، 2010، ص 37.

1- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- **مشاريع الخدمات:** هي تلك الخدمات التي تقدم للأفراد بهدف تحقيق الربح.

7- المشاريع الاستثمارية على أساس الحجم:

يمكن تصنيفها إلى نوعين:

- **مشاريع ذات الحجم الصغير:** هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير.
- **مشاريع ذات الحجم الكبير:** وهي مشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم.

ويمكن تلخيص أنواع المشاريع الاستثمارية السابقة في الشكل التالي:

المطلب الثالث: خطوات وطرق ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: خطوات تقييم المشاريع الاستثمارية

يخضع تقييم المشاريع الاستثمارية لعدة خطوات وهي:[1]

- تحديد التكلفة الاستثمارية المتوقعة للمشروع.
- تحديد درجة الخطر المصاحبة للتدفقات النقدية الخاصة بالمشروع.
- تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع والتي تستخدم كأساس لتحديد قيمة الأصول محل التقييم.
- مقابلة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع بقيمة التكلفة الاستثمارية للمشروع، فإذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار أكبر من تكلفة رأس المال يقبل المشروع وفي حالة العكس يرفض المشروع.

الفرع الثاني: طرق ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية[2]

إن عملية تقييم المشروعات الاستثمارية تكون بالضرورة إما بالقبول بالمشروع أو رفضه أو ترتيب المشاريع حسب الأفضليات، هذه العملية تنجم عنها قرارات بدرجة عالية من الخطورة، مما يفرض أن تستند عملية التقييم على أساس أو مبدأ أو معيار.

هناك تعدد في معايير التقييم تخلق في بعض الأحيان مشكلة في اختيار المعيار الملائم من بينها، هذا الاختيار ليس من السهل تحقيقه من الناحية العملية إذ ليس هناك معيار متفق عليه ويصلح في كل الظروف والأوقات، لكن مما يساعد في اعتماد معيار دون غيره هو طبيعة المشروع تحت الدراسة فضلا عن هدف المستثمر.

ومما يجدر التنبيه إليه أن المعايير المطروحة هي ليست بديلة، وإنما في الكثير من الأحيان مكملة لبعضها البعض وتدعم إحداها الأخرى.

والمعايير التي يمكن استخدامها لتقييم مقترحات الإنفاق الاستثماري والوصل إلى قرار بشأن قبول وتنفيذ المشروع الاستثماري أو رفضه وعدم تنفيذه.

يمكن أن نقسم هذه المعايير إلى:[3]

1- المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

[1]-فاطمة الحاج قويدر، **التمويل كأداة فعالة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص28.

[2]-طلال كداوي، **تقييم المشاريع لااستثمارية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص123.

[3]-طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص124.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر التدقيق

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

قبل تطرقنا إلى إدارة المخاطر، لا بد من معرفة مصطلح "**الخطر**"

حيث يمكن تعريفه على أنه "هو ضرر متوقع الحدوث ميني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين الاحتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: حريق، سرقة، انهيار، غرق سفن إلى غير ذلك من الأخطار"[1].

عموما يمكن أن تحدد مفهوم الخطر على أنه "ظاهرة ذات طابع معنوي يبدو أثرها عند اتخاذ الفرد قراراته اليومية بما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار معين".

بعد تطرقنا باختصار لمفهوم الخطر، نتطرق إلى التعريف بإدارة المخاطر، وسنتطرق إلى التعريف الذي أتى به معهد المدققين الداخليين: "تشمل عملية تحديد وتقييم وإدارة التحكم في الأحداث المحتملة والأوضاع القائمة لتزويد تأكيدات وضمانات معقولة باتجاه الوصول إلى أهداف المنظمة"[2].

حسب لجنة COSO:

"إدارة مخاطر المؤسسة هي عملية تصمم من قبل مجلس الإدارة، إدارتها من خلال تنفيذ استراتيجيتها للمؤسسة بأكملها من قبل الموظفين، لتحديد الأحداث المحتملة الحدوث وإدارة المخاطر وفقا لمعدلات ( ) في المخاطرة وتوفير ضمانا معقولة بشأن تحقيق أهداف المؤسسة ".

باعتبار إدارة المخاطر علما جديدا نسبيا، تم تعريفها بطرق متنوعة إلا أن كل التعريفات المطروحة لها فكرة واحدة تظهر في:

- إدارة المخاطر "هي مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تنفذها الشركة لتحديد والحد والسيطرة على المخاطر المرتبطة بأنشطتها"[3].
- "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[4].
- "عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها".
- "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطروقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".

---

[1]–محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة المخاطر، تطبيقات على التأمينات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 11.

[2]–طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، تطبيقات الحكومة في المصارف**، الدار الجامعية، عين الشمس، 2005، ص 251.

[3]–أوصيف لخضر، **طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في ظل معيار 2100 (طبيعة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 أ 2017، ص 183.

[4]– طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر (أفراد – شركات – بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 51.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخليين IIA إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 على:

"على المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمؤسسة"، حيث يجب على المدقق الداخلي أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها، وأن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية المواجهة والتخفيف من أثار هذه المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلافيها نهائيا.

والتعريف الحديث والمفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية حيث يشير معيار إدارة المخاطر إلى أنه قد يختلف المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى[1].

إضافة إلى ذلك وجود عدة معايير (IIA) مهنية تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر، حيث ينص معيار الداء 2100: "على أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد المؤسسة عن طريق التعريف على المخاطر وتقييم التعرضات الهامة للمخاطرة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والنظم الرقابية".

ويتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر حسب المذكرة المهنية الثالثة عشر الصادرة من Uk et Ireland (IIA) فيما يلي:

غير أن المسلّم به بدرجة متزايدة الآن أن المدقق الداخلي بحاجة إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة عن طريق إيجاد حالة من الرابط والتوثيق بينهما وبين الاهتمامات الرئيسية للإدارة والتركيز على القضايا ذات الأهمية الحاكمة بالنسبة للنجاح، ويشمل انخراط المدقق الداخلي في تقدير المخاطر أو التعرف على الضوابط التالية:

- قيام المساهمين بتمكين أو إرشاد المديرين والعاملين طول العملية.
- أعضاء الفريق يشكلون جزء من مجموعات أعراض.
- محلل المخاطر والرقابة يزود المدير بالنصح.
- توفير الأدوات والتقنيات المستخدمة بواسطة التدقيق الداخلي لتحليل المخاطر والضوابط.
- أن يصبح خبرات لإدارة المؤسسة.

[1]–يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2007، ص 121.

وينبغي أن يقدر المدقق الداخلي كفاءة عملية إدارة المخاطر بحيث تتضمن:

- التعرف على المخاطر الناشئة من استراتيجيات وأنشطة الأعمال وترتيب أولوياتها.
- قيام الإدارة ومجلس الإدارة بتقدير مستوى المخاطر المقبول لدى المؤسسة.
- تصميم وتنفيذ أنشطة تحفز المخاطرة من أجل تقليل وإدارة المخاطرة عند المستويات التي تقرر أنها مقبولة عند الإدارة ومجلس الإدارة.
- أنشطة المراقبة المستمرة والمتواصلة تؤدي بصورة دورية من أجل إعادة تقدير المخاطرة وفعالية ضوابط إدارة المخاطر.
- تلقي مجلس الإدارة والإدارة تقارير دورية عن نتائج العمليات.

وينبغي أن يقرر التدقيق فعالية عمليات التقييم الذاتي التي تؤديها الإدارة من خلال الملاحظة والاختبارات المباشرة لإجراءات الرقابة واختبار كفاية المعلومات المستخدمة في أنشطة المراقبة وغير ذلك من الأساليب المناسبة.

وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها نجد:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
- الفشل في اتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين.
- ضياع الأصول.
- الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفء للموارد.
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

ولا شك أن دور المدقق الداخلي في مواجهة الأخطار السابقة يعتبر صمام الأمان أما تلاقي حالات الفشل المالي وخصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل متعمد.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر فيتم العمل بعد ذلك على محورين أساسيين الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر تقارير الأولية للجهات ذات العلاقة والثاني اخذ عوامل المخاطر في اعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز وتكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها[1].

يوجد في الشركة ثلاث خطوط دفاع رئيسية تساهم في فهم إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة عليها، وهذا في ظل الإشراف والتوجيه من طرف الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ومسؤولية كل مجموعة أو خط دفاع هي:[2]

- ✓ **الإدارة العليا**: الخط الأمامي تملك وتدير المخاطر والضوابط؛

[1]–يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2007، ص 125.

[2]–أ.سايح نوال، **التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في ظل التوجيه الجديد للمعايير الدولية، مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 11 ديسمبر 2016، ص 192.

- ✓ **إدارة المخاطر ووظائف الامتثال:** مراقبة المخاطر والضوابط من اجل دعم الإدارة؛
- ✓ **التدقيق الداخلي:** توفير ضمانات مستقلة للمجلس والإدارة العليا بشأن فعالية إدارة المخاطر والرقابة.

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي ترتبط بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، حيث تظهر العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية:[1]

1) مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي وذلك لتقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

2) مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر، هو المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق والحد منها.

3) مرحلة أوراق العمل:

تضاف إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذ لعملية تدقيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل لإليها مع المخاطر التي تتعرض لعا المؤسسة ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

4) مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يقوم المدقق بتلخيص النتائج التي توصل إليها حيث تتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق حيث هذه الأخيرة تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

5) مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق مع وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر وإدارتها بالطريقة التي تقلل من التعرض لخسارة المؤسسة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها.

المبحث الثالث: مراحل وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: مراحل وخطوات التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية

[1]–طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد – شركات – بنوك)**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفرع الأول: مراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية

1-1 يقوم التدقيق الداخلي على أساس إدارة المخاطر في المؤسسة، الذي يشمل مفهوم البيئة الرقابية المستهدفة، ومخاطر الأحداث المهمة، وتقييم الخطر وسلوك الخطر، في حين أن أنشطة المراقبة فهي تحدث بالتوازي مع تنفيذ أنشطة التدقيق، أما المعلومات والاتصالات وعملية المراقبة فهي تحدث بالتوازي مع عملية إعداد التقارير.[1]

1-2 إن مراحل إدارة المخاطر تسند إلى تقييم نوعية المخاطر والتخطيط للتدقيق له في إطار استراتيجية شاملة تعمل على خلق قيمة لأعمال التدقيق والجدول الآتي يوضح مراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر.

جدول (02) مراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر

مراحل التدقيق	التدقيق المبني على إدارة المخاطر
فهم هيكل المؤسسة والتخطيط في التدقيق	إدخال بيانات عن الشركة
	فهم أهداف الشركة ونموذج العمل وحدود المخاطر
	البيانات الأولى لعملية تحديد وتسجيل الخطر
	تقييم تأثير وإمكانية المخاطر، ترتيب وتسجيل المخاطر
	سلوك الخطر في إطار رغبة المخاطرة والبيانات الأساسية لتصميم بيئة مهنة التدقيق
تدقيق الأداء	مراحلالاختبار
تقارير التدقيق	المعلومات والاتصالات من أجل وظيفة النظام
	عملية المراقبة والمتابعة

المصدر:(ayvaz and pehlivanli,2010,p3)

الفرع الثاني: خطوات تدقيق وتقييم إدارة المخاطر

تشمل عملية تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر الخطوات التالية:[2]

- تقييم أهداف إدارة المخاطر وسياستها.
- التعرف على المخاطر وتقييم التعرض للخسارة في المشروع الاستثماري.
- تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر.

[1]-جميل، علي توفيق، **تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع**، رسالة ماجيستير، جامعة كوفة، النجف، 2014، ص84.

[2]-حماد طارق عبدالعال، **إدارة المخاطر**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص103.

- التوصية بإدخال تغييرات لتحسين أداء إدارة المخاطر.

مما سبق يتضح أن تدقيق إدارة المخاطر هو مراجعة تفصيلية لبرنامج إدارة المخاطر، تم تصميمه لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما إذا كانت الإجراءات المصممة لتحقيق تلك الأهداف المناسبة وتم تنفيذها بشكل سليم في المشروع الاستثماري بغية تحقيق الأهداف التي برمجتها المؤسسة وتجنب التعرض للخسارة.

المطلب الثاني: العلاقة بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في تقييم المشاريع الاستثمارية

تعد إدارة المخاطر أسلوبا منتظما لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المشاريع الاستثمارية في مؤسسة، أما الرقابة الداخلية تتكون من الإجراءات التي تستخدمها المؤسسة في مراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات الاستثمارية، أما التدقيق الداخلي فهو يعني تقييم منتظم في عمليات المؤسسة وتقاريرها المالية[1] والشكل رقم () يوضح هذه العلاقات.

الشكل رقم (03) العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

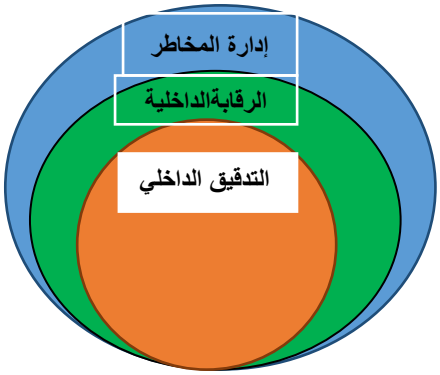

المصدر: هيا مروان إبراهيم لظن.

أ- العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

لقد تحول التدقيق الداخلي من دوره التقليدي (التدقيق المالي) إلى دور التدقيق الإداري ثم منه إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة المتمثلة في تدقيق المخاطر لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها، ويقع ضمن مسؤولية التدقيق الداخلي عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان المستوى الكافي من الاستقلالية وإجراء تقييم فعال وموضوعي لعمليات المؤسسة.

فالعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مترابطة في هذا المجال، كما يكمل كل منهما الآخر، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينها:[2]

---

[1]-هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، عزة، 2016، ص 68.

[2]-جميل، علي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 103.

مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يعتبر جمع المعلومات هي الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والاستفسارات والدراسات بالإضافة إلى دليلالمخاطر والذي يشكل هيكل عام للمخاطر المتعارف عليها حيث يقوم بتحديد العمليات التي تتعرض للمخاطر وهو تحديد أولي للمخاطر المقبولة من خلال تقييمها، وتأتي الخطوة التالية وهي تعديل الخطة بناء على الحاجة التي تهدف إليها المؤسسة لأن الغرض من مرحلة التدقيق ليس معرفة كيفية إعداد خطة فعالة بل معرفة كيفية بناء خطط على أساس المخاطر[1]

مرحلة التنفيذ:

تهتم إدارة التدقيق الداخلي في مرحلة التنفيذ باختبار مدى التزام إدارة المنشأة بالضوابط الداخلية الموضوعة، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر، وبناء على هذه الحالة يتم وضع التوصيات[2].

مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل:

يقوم المدقق في هذه المرحلة بتدوين الحقائق في أوراق العمل وكذلك المعلومات المتعلقة بالمخاطر حيث يتم وضع توصيات تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين مثل عدم الامتثال للقوانين الداخلية. وكذلك أي معلومات تتعلق بهذه العمليات محل العمل على وضع التوصيات المناسبة بشأنها لمعالجة المخاطر.

مرحلة كتابة التقرير:

بعد ان يدون المقق ملاحظاته واستنتاجه في أوراق العمل، يتم الإفصاح في تقريره عن المخاطر ويتم إبلاغ مجلس الإدارة العليا بذلك، وعلى الإدارة إصدار تعليمات إلى إدارة المخاطر حيث تقوم هذه الأخيرة بإجراء تقييم، وتوضيح، والافصاح عنها للغدارة حول احتمال اتعرض للخسارة ووضع الحلول حول كيفية تفاديها أو التقليل من آثارها في المشاريع الاستثمارية.

مرحلة المتابعة:

يتم في هذه المرحلة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المدقق حيث يتم متابعة وتقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية عن طريق الاختبار والتقييم على أساس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية، بهدف السيطرة على المخاطر الهامة وإدارتها بكفاءة[3].

---

[1]–Moeller,RdertR, COSOenterprise risk Management Understanding the new. Integrated Erm Frame Work,Canada,johnwileg and sons,inc,2007,p 259.

[2]–جميل، مصدر سبق ذكره، ص 103.

[3]–جمعة، أحمد حلمي، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 96.

ب- علاق الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر:[1]

تعتبر إدارة المخاطر تطورا طبيعيا لنموذج الرقابة الداخلية، وتسعى معظم المنظمات إلى التطبيق الكامل لنموذج الرقابة الداخلية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر، ويشمل إطار عمل إدارة المخاطر على الرقابة الداخلية، المتمثلة في عدة مجالات أهمها:

- التوسع في فئات الأهداف واشتماله على تقارير أكثر اكتمالا، ومعلومات غير مالية ووجود الأهداف الاستراتيجية.
- التوسع عناصر تقييم المخاطر وتقدم مفاهيم مختلفة للمخاطر، مثل مخاطر قابلية التعرض للخسائر، وتحمل المخاطر، والاستجابة للمخاطر.
- التأكيد على أهمية المديرين المستقلين في الإدارةالعليا وتحديد إدارتهم ومسؤولياتهم.

مما سبق يتبن ان التدقيق الداخليهو جزء متداخل ضمن أغراض الرقابة الداخلية كما أنه يركز على تقييم المخطر لضبطها، بينما الرقابة الداخلية الإجراءات قبل وبعد العمليات الاستثمارية، لذلك يعد التدقيق الداخلي أحد عناصر الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في المشاريع الاستثمارية[2]

- **من حيث الاستقلالية:**

بالرغم من استقلالية كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في نطاق الأنشطة التي يقومان بالتدقيق عليها، يعنبر المدقق الداخلي جزء لا يتجزأ من المؤسسة إذ يقوم على نحو مستمر بمراقبة ورصد وتقييم لجميع أنشطة المؤسسة، وعلى النقيض من ذلك، فإن المدقق الخارجي يكون مستقلا عن المؤسسة ويقدم رأي سنويا عن القوائم المالية، وكذا عن تقييمه للمشاريع الاستثمارية.

ينبغي أن يتم التنسيق بين أعمال المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بفعالية وكفاءة، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لديهم مصالح مشتركة فيما يتعلق بفعالية أنظمة الرقابة المالية وتقييم المشاريع الاستثمارية في المؤسسة.

العلاقة مع المؤسسة:

كلا المهنتين تلتزمان بميثاق للواجبات الأخلاقية والتي وضعته الجمعيات المهنية لكل منهما، غير أن هنالك اختلافات كبيرة بالنسبة لعلاقة كل منها بالمؤسسة ونطاق المهمة الرئيسية للمدقق الخارجي هي تقديم رأي مستقل عن نزاهة عرض القوائم المالية بشكل سنوي، إذ يعتمد في منهجيته على بيانات تخص أحداث ماضية وعمليات سابقة ويحدد ما إذا تم عرض هذه البيانات وفقا لمتطلبات "معايير المحاسبة المتعارف عليها" (Accepted Accounting Standards Or GAAP Generally).

[1]-هيا مروان إبراهيم لظن، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]-WWW.Arabinterntennalauditors.Com.

يحدد المدقق الخارجي أيضا ما إذا كانت هذه البيانات تعكس بصورة عادلة الوضع المالي للمؤسسة وبصورة دقيقة نتائج العمليات الاستثمارية لمدة محددة وبأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ومتطابقة مع بيانات عمليات الاستثمار التي قامت بها الشركة.

أفضل الممارسات:

ينبغي أن يجتمع المدقق الداخلي مع المدقق الخارجي بشكل دوري لمناقشة الأمور ذات المصالح المشتركة وذلك للاستفادة من مهاراتهما المكملة لبعضها البعض ولتبادل الخبرات ووجهات النظر وفهم نطاق ومنهجية العمل ومناقشة تواريخ ونطاق مهمات التدقيق بهدف تقليل التكرار وتسهيل الوصل للتقارير.

أهداف العمل:

المدقق الداخلي يعتبر جزء من المؤسسة وتحدد أهدافه المعايير المهنية والمجلس والإدارة ويعتبر المجلس والإدارة عملائه الرئيسيون.

في المقابل فإن المدقق الخارجي ليس جزء من المؤسسة ولكنه مكلف منها عن طريق التعاقد، ويحدد أهدافه القانون وعميله الرئيسي هو مجلس الإدارة.

- **من حيث نطاق العمل:**

نطاق عمل المدقق الداخلي يكون شاملا وذلك لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها وتحسين عملياتها الاستثمارية وتحسين مسارات الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ويهتم بجميع نواحي المؤسسة سواء المالية أو غير المالية.

يركز المدقق الداخلي على الأحداث المستقبلية كجزء من عمليته المستمرة في مراجعة وتقييم العمليات الاستثمارية وأنظمة الرقابة، كما يهتم بمنع الاحتيال بمختلف أنواعه، والبرامج وأوراق العمل والمشاركة في تقييم المخاطر.

من أجل الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بعملية التطمين، ينبغي على المجلس أن يطلب تنسيق عمل كل من المدقق الداخلي والخارجي لتقليل المصاريف ولرفع مستوى الكفاءة وفعالية عملية التدقيق الشاملة.

تتطلب أفضل الممارسات، حضور المدقق الخارجي أثناء قيام المدقق الداخلي بتبليغ لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة رسميا بنتائج وملاحظات أعمال التدقيق الداخلي.

- **من حيث التقرير:**

❖ **تقرير المدقق الداخلي:**

يمثل تقرير المدقق الداخلي مصدر للمدقق الخارجي لإلقاء الضوء على العمليات ومساعدته في عمليات الفحص، حيث المدقق الخارجي يلزمه تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى الفحص الذي يقوم به، كما تقرير المدقق الداخلي يوضح للمدقق الخارجي مناطق المشاكل داخل المؤسسة.

❖ **تقرير المدقق الخارجي:**

تقرير المدقق الخارجي يعمل على توصيل الغرض والنتائج لعمل المدقق الخارجي كوسيلة اتصال فعالة مع الإدارة، حيث أن تقريره يكون بالاعتماد على تقرير المدقق الداخلي مما يسهل عليه عملية التدقيق وربح الوقت لمعرفته بالمشاكل والمخاطر داخل المؤسسة.

خلاصة:

توضع الدراسات المهنية والممارسات التطبيقية للتدقيق بصفة عامة ان التدقيق الداخلي على مستوى الشركات والمؤسسات قد ساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالانشطة الاستثمارية، حيث بفضل التدقيق الداخلي يتم التعرف على مصادر الخطر وحصرها وتقدير مستوى الخطر الناتج عنها ثم تقييم اثره على انشطة المؤسسة، كما انه وبفض التدقيق اصبح بامكان الشركات ان تتجنب مصادر الخطر المتوقع والمحتمل على الانشطة وبالتالي اصبح بامكانها تقدير المخاطر والحد منها، وسوف نحاول في الفصل الموالي التطرق الى دراسة ميدانية للانشطة الاستثمارية والعمليات عليها من خلال التطرق الى واقع المهنة في الشركات

الفصل الثالث

دراسة ميدانية في

شركة سوناطراك

(مصفاة السبع)

تمهيد:

يعتبر الحد من مخاطر العمليات الاستثمارية من بين اهم المهام التي يضطلع بها المدقق بشكل عام خلال نشاطه في الشركة والمتعلق بعملية التدقيق والفحص للقوائم المالية، وتصاحب الاستثمار العديد من المخاطر المرتبطة بظروف الاستثمار او تلك المرتبطة بواقع عمليات الاستثمار، ويسعى المدقق من خلال فحص القوائم المالية ومتابعة تنفيذ العمليات المحاسبية دون اخطاء الى إدارة المخاطر من خلال القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وقياسها، والتعامل مع أسبابها والآثار المترتبة عليها، ويمكن القول أن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين الشركة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة، الى جانب ذلك فأن القيام بإدارة المخاطر أصبح ضرورياً لاستمرار نشاط الشركة.

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى التدقيق عامة ثم إلى التدقيق الداخلي بشكل خاص، باعتباره أداة إدارية لا يمكن الاستغناء عليها نظرا لما تقدمه للمؤسسة من معلومات عن مدى تحكمها في العمليات والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والعلاقة بينهما من خلال عمل المدقق الداخلي على تحديد وتقييم المخاطر ومحاولة الحد منها.

ومحاولة منا لتوافق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي، قمنا بدارسة ميدانية في إحدى المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في شركة سوناطراك (مصفاة سبع) بولاية أدرار، فوجود التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة يعتبر ضرورة حتمية نظرا لكبر حجمها وتعدد العمليات التي تقوم بها وتعقدها وتشعبها.

بما أن المؤسسة (مصفاة سبع أدرار) أكثر عرضة للمخاطر حاولنا أن نقوم بمعرفة هذه المخاطر التي تتعرض لها المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة وكيفية التعامل معها واكتشافها والحد منها وبالتالي سنحاول التعرض في الفصل التطبيقي إلى النقاط التالية:

- ❖ تقديم عام للمؤسسة.
- ❖ الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
- ❖ تحليل النتائج.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركة الوطنية سوناطراك

المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية سوناطراك أو Sonatrach

(Société Nationale Pour La Recherche, La Production, Le Transport, La Transformation, Et La Commercialisation Des Hydrocarbures s.p.a)

هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج، الاستكشاف، والاستخراج والنقل والتكرير. وقد نوعت في أنشطتها البتروكيميائية إلى تحلية مياه البحر، وفيما يخص مركزها تحتل المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية للعام 2004 حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، والمركز الأول في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

سمحت الخبرة المكتسبة من قبل سوناطراك، على مر السنوات الأخيرة، بإدراج مفاهيم جديدة وتقنيات استكشاف التي يعود لها الفضل في اكتشاف حقول بترولية جديدة من المحروقات، وسمح من جهة أخرى، خيار الشراكة المتخذ في سياق تقاسم المخاطر الاستكشافية بتكثيف مجهودات الاستكشاف.

أعطي منذ بداية سنوات الألفين، دفعا هاما لمجهودات الاستكشاف بفضل جاذبية المجال المنجمي الجزائري، وتقوي بسن إجراء الإعلان عن المناقصات الذي يضمن شفافية أكبر، وتم إبرام 36 عقد شراكة ما بين سنوات 2001 و2005. يعمل مع سوناطراك بالشراكة أكثر من 20 شركة وشريك على مستوى 24 رقعة للبحث.

تعمل سوناطراك بمجهود ذاتي على 42 مربعا للتنقيب على مساحة تزيد على 000 500 كلم مربع.

تستدعي شساعة ثروات المحروقات تطويرا هاما لأن 66% من المجال المنجمي الجزائري (488 553 1 كلم مربع) يظل غير مستكشف، على اعتبار أن متوسط معدل الآبار المحفورة يقدر بـ: 13 في 000 10 كلم مربع مقابل 105 في العالم.

تعزز سوناطراك مكانتها كفاعل رئيسي في مجال الصناعة البترولية والغازية، من خلال اعتمادها استراتيجية دولية وكذلك الشراكة.

تعرف نشاطاتها في الخارج نموا مكثفا، يتميز بالتنوع سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى نشاطاتها.

المطلب الثاني: تقديم مصفاة السبع (سور الشين)

سور الشين هي مؤسسة لتكرير البترول مختلطة بين عمال صينين وجزائريين تمتلك الجزائر أي شركة سوناطراك منها حصة 30% من الأسهم بينما تلمتك الشركة الصينية CNAP حصة الأسد من الأسهم 70% وهذا في إطار عقد شراكة لمدة 23 سنة ابتداء من 2003 إلى غاية 2026 وعند الانطلاق في الإنتاج التحكم التقني 100% صيني.

في 2014/08/28 حدث اتفاق بين شركة سوناطراك والشركة الصينية الذي نتج عنه حصول تنازل

بيعي بين الشركتين أي تنازل الشركة الصينية عن حصتها وبيعها لشركة سوناطراك وبالتالي أصبحت الشركة 100% جزائرية شكلا تابعة لشركة سوناطراك ولكن التحكم التقني لا زال في يد العمال الصينيين ولهذا تم إبرام عقد آخر وفق اتفاقيات بين الشركتين وهو عقد مساعدة تقنية أي تحويل التقنية من اليد العاملة الصينية إلى الجزائرية وهذا ما هو ساري المفعول الآن على أمل أن تصبح الشركة 100% جزائرية شكلا ومضمونا أي إداريا وتقنيا وماديا.

وهي شركة إنتاجية طاقتها الإنتاجية السنوية 000 600 طن في السنة وحوالي 4000 طن يوميا.

تقع مؤسسة سور الشين في مدخل مدينة سبع بأدرار بجوار وحدة تهيئة الغاز.

من مزايا الشركة موقعها الذي يعطيها العديد من المزايا وهي:

- سهولة الوصول إلى المنبع وقربه منها.
- التربة ذات نوعية جيدة.
- سهولة نقل المنتجات التامة والغير تامة الصنع.
- قربها من منبع الغاز الطبيعي لأنه مادة هامة في العملية الإنتاجية.
- قربه من المدينة يسهل ويسرع من عملية وصول الإمدادات الضرورية.

المصدر من الأنترنت (google earth)

المطلب الثالث: فروع الشركة:

تشتمل الشركة على 08 فروع وهي:

- مراكز المراقبة.
- الإدارة وهي مركز الخدمات والاستقبال.
- وحدة الإنتاج والتكرير.
- وحدات التخزين.
- المخبر ومركز المعاينة.
- وحدات التبريد للشركة المائية والهوائية.
- وحدة الحماية والأمن.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المطلب الأول: مجتمع وعينات الدراسة

من خلال توزيع (40) استبيان على المجتمع الكلي للدراسة، وبعد عملية الفرز والتبويب تقرر الإبقاء على (31) عينة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة، بعد ما قمنا بإقصاء باقي الاستمارات المقدرة بـ: 09 استمارات، منها 05 لعدم استلامها بسبب ضياعها، و04 لأنها غير صالحة للتحليل الإحصائي، ويوضح الجدول التالي العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان.

الجدول رقم (03) يوضح العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستمارات المفقودة	05	%12.5
الاستمارات الملغاة	04	%10
الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي	31	%77.5

المصدر: من إعداد الطالبة

كما احتوى الاستبيان على جزئين من الأسئلة:

الجزء الأول: هو جزء خاص بالأسئلة الشخصية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: المخاطر على مستوى الشركة.

المحور الثاني: طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والاستراتيجية للقضاء عليها.

المحور الثالث: إجراءات التدقيق ومراجعة العمليات على مستوى الشركة، وعمل هيئة الرقابة الداخلية.

تضمنت قائمة الاستبيان 23 سؤالا بالنسبة للأسئلة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وقد تم تبويبها في ثلاث محاور رئيسية تقابل الفرضيات الرئيسية التي تم صياغتها في بداية الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على واقع مهنة التدقيق ودورها في الحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاستثمارية، وفي هذا الإطار سوف نقوم بتحليل واقع الدراسة الميدانية التي اجريت على العينة المستهدفة ثم نقوم بتحليل تلك النتائج التي تحصلنا عليها.

تحليل واقع مهنة التدقيق ودورها في الحد من مخاطر العمليات الاستثمارية:

يهدف استعمال هذه الطريقة في تحليل المعطيات إلى التعرف على تأثير العناصر والمتغيرات المرتبطة بعملية التدقيق، على نظيراتها من المتغيرات الأخرى المرتبطة بواقع العمليات الاستثمارية والمخاطر المرتبطة بها، ومن خلال ذلك يمكن تحديد أي العوامل كان لها الأثر الكبير في التأثير او الحد من مخاطر العمليات الاستثمارية، ومعرفة الصعوبات والقيود والايجابيات الموجودة في عملية التدقيق، كما

يمكن من خلال هذه الطريقة أن نفسر فاعلية كل متغير يتم اختياره بالنظر الى المتغيرات الأخرى في الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل العناصر المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالعمليات الاستثمارية

سوف نقوم بهذا التحليل من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات المرتبطة بنشاط الشركة والتي يمكن ان تفيدنا في قراءة أهمية التدقيق في الحد من المخاطر.

- متغير المخاطر على مستوى الشركة:

بعد القيام بتصنيف نتائج الدراسة الميدانية لواقع مهنة التدقيق ودورها في الحد من المخاطر، تظهر نتائج الدراسة كما هي في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج الدراسة الميدانية حول المخاطر التي تتعرض لها الشركة

وجود مخاطر تتعرض له العمليات الاستثمارية في الشركة	**نعم**	**لا**	**بدون اجابة**
	60	**0**	**40**
تقييم المخاطر التي تتعرض له العمليات الاستثمارية في الشركة	**كثيرة**	**محدودة نسبيا**	**غير موجودة**
	0	**100**	**0**

من إعداد الطالبة استنادا على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 60% من عينة الدراسة ترى بأن هناك مخاطر تتعرض له العمليات الاستثمارية في الشركة. مما يؤكد ان اغلب افراد العينة التي تتمثل في مجموعة من الافراد في مجال المحاسبة والمالية على مستوى الشركة يرون مخاطر تتعرض له العمليات الاستثمارية في الشركة. وفيما يتعلق بتقييم المخاطر التي تتعرض له العمليات الاستثمارية في الشركة يرى جميع افراد العينة بنسبة 100% ان المخاطر التي تتعرض لها الشركة هي مخاطر محدودة نسبيا وذلك مقارنة بعدد المخاطر المحتملة الوقوع في الشركة، وهو ما يؤكد ان العمليات الاستثمارية تتعرض فعلا للمخاطر المرتبطة بالنشاط غير ان كفاءة المحاسبين وأعضاء هيئة الرقابة الداخلية قد تساعد في الحد فعلا من تلك المخاطر.

- متغير طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة واستراتيجية القضاء عليها:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تحصلنا على نتائج توزع العينة كما هي موضحة في الجدول الموالي

جدول رقم (05): نتائج الدراسة الميدانية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة واستراتيجية القضاء عليها

حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة	مالية	مادية	مخاطر مرتبطة بالمورد البشري	مخاطر مرتبطة بالشركاء	مخاطر مرتبطة بالموردين
	20	40	00	00	40
وجود استراتيجية للقضاء على المخاطر	نعم	ممكن	بدون اجابة		
	10	70	20		

من اعداد الطالبة استنادا على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 40% من عينة الدراسة ترى بأن المخاطر التي تتعرض لها الشركة ترتبط بالاحتياجات والوسائل المادية، وفي المقابل فان هناك نسبة 40% أيضا من عينة الدراسة ترى بان طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ترتبط بالموردين، بينما نجد ان نسبة 20% من عينة الدراسة فقط ترى بان المخاطر ترتبط بالعمليات المالية وهو ما يؤكد ان 80% من المخاطر التي تتعرض لها الشركة هي ذات طبيعة مادية اما ترتبط بالوسائل المادية داخل الشركة، او ترتبط بعمليات الموردين بينما نجد ان نسبة التعرض للمخاطر المالية كالإفلاس والديون والتصفية هي توقعات محدودة.

ومن خلال نفس الجدول السابق نلاحظ ايضا أن نسبة 70% من عينة الدراسة ترى بأنه من الممكن وجود استراتيجية للقضاء على المخاطر داخل الشركة بينما 10% فقط من عينة الدراسة لهم تأكيد عن وجود خطة استراتيجية للقضاء على المخاطر، ويمكن القول ان اغلب افراد العينة لها تأكيد او تصور على ان الشركة تعتمد على استراتيجية للقضاء على المخاطر، مما يعني فعلا ان عمليات التدقيق فعلا يجب ان تستند الى استراتيجيات مرافقة للقضاء على المخاطر تكون الشركة على اعتماد مسبق عليها.

- متغير اجراءات التدقيق ومراجعة العمليات على مستوى الشركة، وعمل هيئة الرقابة الداخلية:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تحصلنا على نتائج توزع العينة كما هي موضحة في الجدول الموالي

جدول رقم (06): اجراءات التدقيق ومراجعة العمليات على مستوى الشركة، وعمل هيئة الرقابة الداخلية

تقييم اجراءات التدقيق على مستوى الشركة	جيدة	متوسطة	ضعيفة
	30	70	00
وجود هيئة للرقابة الداخلية في الشركة	نعم	لا	بدون اجابة
	70	00	30
طبيعة الجهة التي تقوم بتدقيق ومراجعة الحسابات	جهة داخلية	جهة خارجية	جهة مركزية
	50	40	10

من اعداد الطالبة استنادا على نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 70% من عينة الدراسة تقيم اجراءات التدقيق على مستوى الشركة بانها اجراءات متوسطة، بينما ترى 30% من العينة بان تلك الاجراءات جيدة، وعموما يمكن القول ان هناك رضا يتراوح في القبول بين المتوسط والجيد عن طبيعة اجراءات التدقيق المعتمدة في الشركة. كما ترى ايضا نسبة 70% من عينة الدراسة أن هناك هيئة للرقابة الداخلية على مستوى الشركة، وهو ما يجعل عمل المدققين الخارجين اسهل في ظل وجود تلك الهيئات الداخلية المساعدة على عملية التدقيق التي تعتبر في الاساس تنسيق بين هيئات الرقابة الداخلية وهيئات الرقابة الخارجية، وفيما يتعلق بطبيعة الجهة التي تقوم بتدقيق ومراجعة الحسابات يرى حوالي 50% من افراد العينة ان الجهات التي تتبع لهيئات الرقابة الداخلية هي التي تتولى عملية تدقيق ومراقبة الحسابات، بينما يرى حوالي 40% من افراد العينة ان الجهة التي تتولى عملية الرقابة والتدقيق هي جهة خارجية، و 10% من جهة مركزية، وعموما يمكن القول أنه من خلال الاستبيان يتبين ان نسبة الافراد من العينة الذين يرون اثر وجود الرقابة الداخلية اكثر من اثر وجود الرقابة الخارجية من خلال النسب التي قدمت سابقا، وهو ما يجعل دور الرقابة الداخلية دورا محوريا في عملية الرقابة ومتابعة الانشطة والاعمال المالية والمحاسبية على مستوى الشركة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقارنة بين المتغيرات

بعد القيام بترتيب بيانات ومشاهدات الدراسة الميدانية حول واقع مهنة التدقيق ودورها في الحد من المخاطر في العمليات الاستثمارية، ثم تحليل تلك البيانات ضمن برنامج Excel من اجل المقارنة بين المتغيرات وتم الحصول على نتائج المتغيرات كما من المقارنة بين المتغيرات حول دور التدقيق وعمليات المدقق

سوف نعتمد في هذه الحالة من اجل التحليل على مجموعة من المتغيرات بغرض الوصل الى معرفة دور المدقق وعمليات التدقيق في الشركة محل الدراسة وذلك استنادا إلى آراء العينة التي شملها الاستبيان.

المطلب الأول: دور المدقق لمعرفة المخاطر ودور التدقيق في كشف المخاطر

بهدف معرفة العلاقة بين دور المدقق لمعرفة المخاطر على مستوى الشركة تم ترتيب بيانات الدراسة الميدانية كما هي موضحة في الشكل ادناه.

شكل رقم (05): دور المدقق لمعرفة المخاطر ودور التدقيق في كشف المخاطر

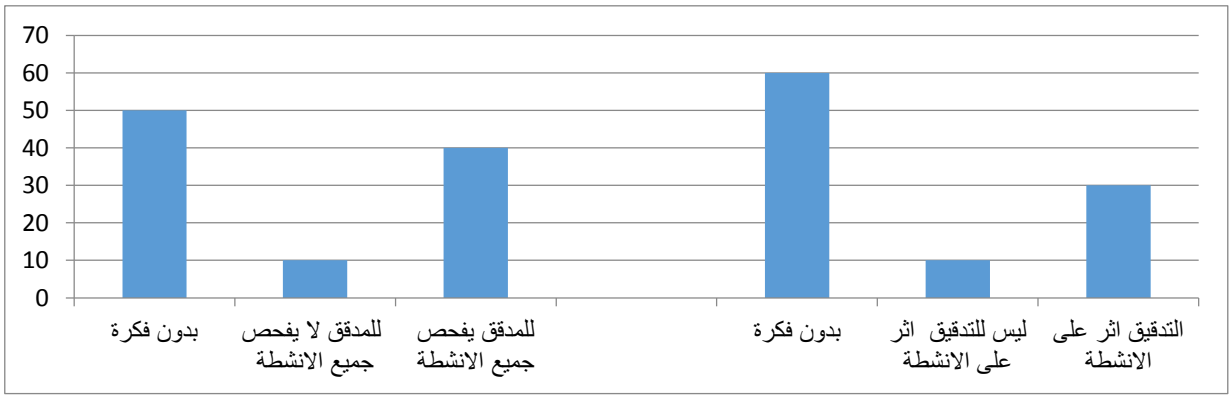

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الشكل اعلاه يتضح وجود علاقة كبيرة حسب اراء العينة التي شملتها الدراسة بحيث ان نسبة 70% من افراد العينة يرون بان للتدقيق دور في ادارة المخاطر كما ان نسبة 70% ايضا من افراد العينة يرون بان للمدقق دور كبير في معرفة المخاطر، وهو ما يؤكد عموما حسب اراء عينة الدراسة في الشركة ان كلا من عمليات التدقيق ودور المدقق لها أثر بالغ في معرفة المخاطر وكشفها على مستوى الشركة.

المطلب الثاني: تأثر أنشطة الشركة بعمليات التدقيق وفحص المدقق لجميع الانشطة

بهدف معرفة مدى العلاقة بين تأثر انشطة الشركة بعمليات التدقيق ومدى قيام المدقق بفحص جميع الانشطة لدى الشركة نقوم بمعرفة اراء العينة من خلال الاستبيان والاعتماد عليها من اجل التحليل، وقد تم ترتيب بيانات الدراسة الميدانية كما هي موضحة في الشكل ادناه

الشكل رقم (06): مدى تأثر انشطة الشركة بعمليات التدقيق وفحص جميع الانشطة من طرف المدقق

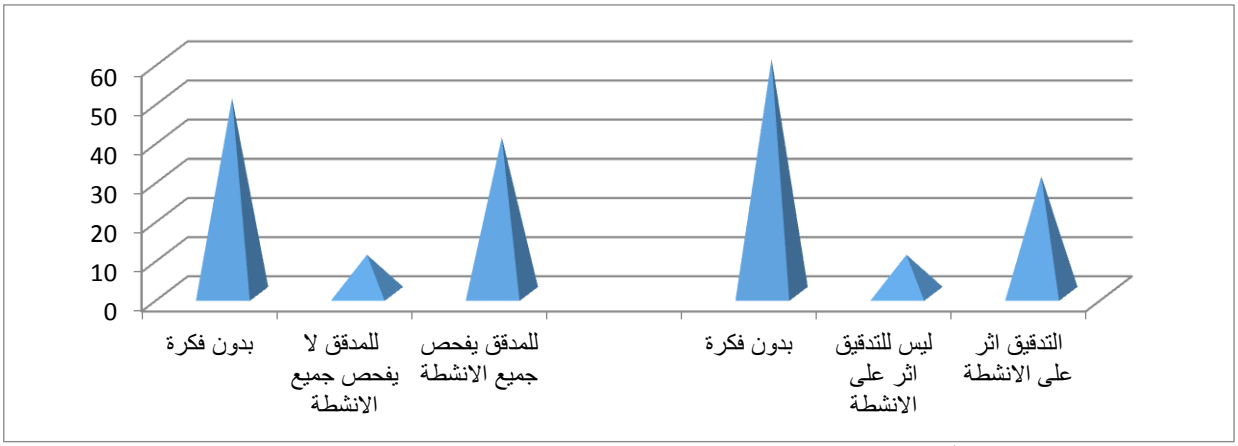

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الشكل اعلاه يتضح حسب اراء العينة التي شملتها الدراسة ان نسبة كبيرة من افراد العينة بنسبة تتراوح من 50% الى 60% ليس لهم معرفة بمدى تأثر نشاط الشركة بعمليات التدقيق كما ان نفس النسبة تقريبا من افراد العينة ليس لديهم معرفة بمدى قيام المدقق بفحص جميع الانشطة على مستوى الشركة، وهو ما يمكن القول انه مبرر من جهة ان عمليات التدقيق والفحص على مستوى الشركة هي عمليات تخصص من طرف المدقق وليست عمليات عامة يتم نشر مضمونها والافصاح عليها لجميع الافراد لدى الشركة. وفي المقابل فان نسبة تتراوح من 30% الى 40% من حجم العينة التي شملتها الدراسة ترى بان انشطة التدقيق تؤثر ايجابا على فحص البيانات والقوائم المالية على مستوى الشركة، كما ان نفس النسبة تقريبا ترى بأن المدقق يقوم بمهامه من خلال فحص جميع العمليات والقوائم المالية والجداول المحاسبية على مستوى الشركة.

أما فيما يتعلق استقلالية المدقق ومدى وجود مشاكل في عمليات التدقيق، وبهدف معرفة مدى استقلالية المدقق خلال قيامه بنشاطه على مستوى الشركة، ومدى وجود مشاكل قد يتعرض لها المدقق اثناء قيامه بعمليات التدقيق فيمكن التعرف على معالجة النتائج التي وردت في الاستبيان من خلال الشكل ادناه.

الشكل رقم (07): مدى استقلالية المدقق ومدى وجود مشاكل اثناء القيام بمهام التدقيق

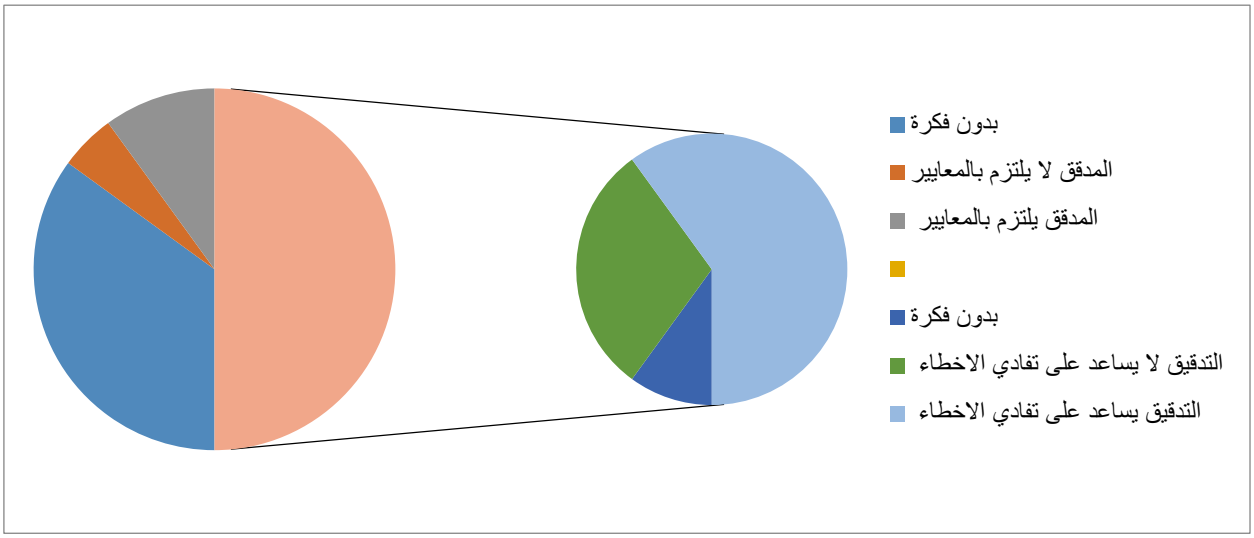

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الشكل اعلاه يتضح حسب اراء العينة التي شملتها الدراسة ان نسبة كبيرة من افراد العينة تقدر بنسبة 50% ان المدقق لا يواجه اية مشاكل اثناء قيامه بعمليات التدقيق في الشركة، وهو ما يعني سهولة القيام بالمهام الموكلة اليه في إطار مهمة التدقيق، وفي نفس الوقت وحسب نفس العينة فان حوالي 70% من افراد العينة التي شملها الاستبيان ترى بان استقلالية المدقق عن الموظفين والإداريين في الشركة ضرورية وهو ما يعني ان تلك الاستقلالية ضرورية من اجل القيام بمهام التدقيق دون تدخل اي طرف خارجي

عموما يمكن القول انه وحسب نتائج الدراسة فان كلا من استقلالية المدقق في الشركة وتهيئة الظروف المساعدة على النشاط من المسائل الضرورية التي يجب توفرها من اجل الحصول على نتائج حيادية خلال عملية التدقيق.

المطلب الثالث: مدى صعوبة الكشف على مخاطر العمليات الاستثمارية، ومدى متابعة كل العمليات خلال عملية التدقيق

بهدف إلى معرفة مدى صعوبة الكشف على مخاطر التي تتعرض لها العمليات الاستثمارية في الشركة، ومعرفة مدى متابعة ومراقبة كل العمليات التي تجرى على مستوى الشركة من طرف المدقق خلال عملية التدقيق قمنا بجمع النتائج التي وردت في الاستبيان وتم ترتيبها ومعالجتها كما تظهر من خلال الشكل ادناه.

الشكل رقم (08): مدى صعوبة الكشف عن مخاطر العمليات الاستثمارية، ومدى مراجعة كل العمليات على مستوى الشركة

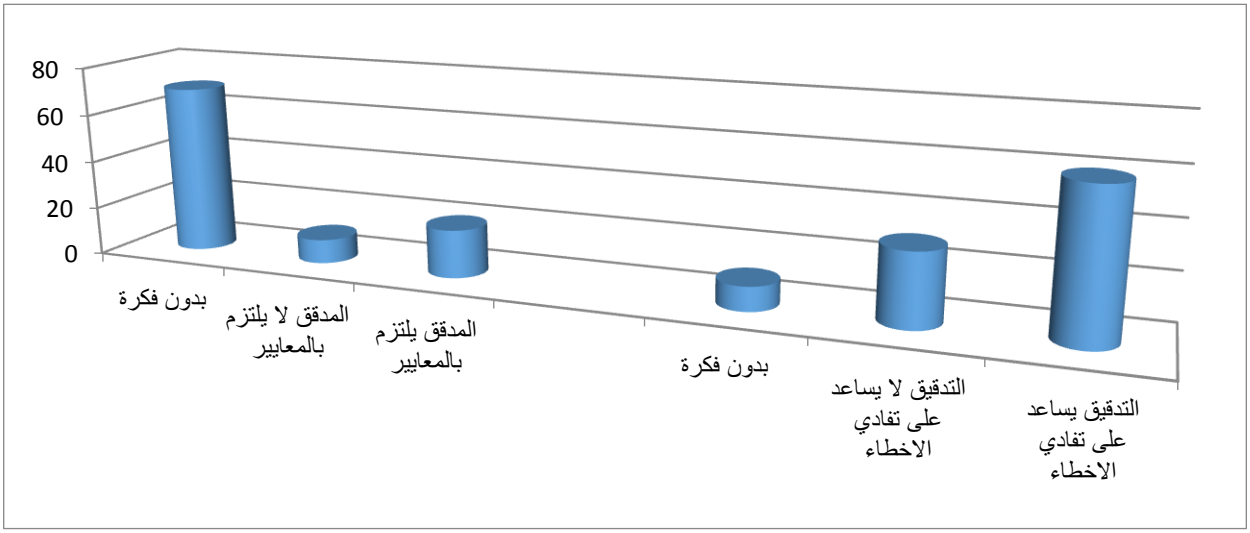

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الشكل أعلاه يتضح حسب آراء العينة التي شملتها الدراسة أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تقدر بنسبة 60% ترى بأنه ليس من الصعب على المدقق الكشف على المخاطر وهو ما يعني أن عمليات التدقيق والوثائق والإجراءات اللازمة لإنجازها تجرى بسهولة على مستوى الشركة وهو ما يحد من المخاطر على مستوى العملية ألاستثمارية وفي نفس الوقت فان نسبة كبيرة ايضا من افراد العينة تقدر بنسبة 60% ليس لها فكرة عما اذا كان المدقق يقوم فعلا بفحص جميع الانشطة على مستوى الشركة وهو ما يعني ان اغلب الافراد في العينة ليس لهم معرفة دقيقة بطبيعة عمل المدقق، وهي مسالة منطقية نظرا لكون عمليات التدقيق والمراجعة من اختصاص المدقق نفسه، وعموما يمكن القول انه في اطار دراسة المتغيرات المرتبطة بنشاط التدقيق وعمل المدقق فان نسبة كبيرة من افراد العينة ترى بسهولة نشاط وعمل المدقق على مستوى الشركة.

01- العلاقة بين التزام معايير التدقيق، ومدى قدرتها على تفادي الاخطاء المالية والمحاسبية

بهدف معرفة مدى التزام معايير التدقيق اثناء القيام بمهمة التدقيق في الشركة، وبين مدى قدرة التدقيق كعملية على تفادي الوقوع في الاخطاء المالية والمحاسبية في الشركة قمنا بجمع النتائج التي وردت في الاستبيان وتم ترتيبها ومعالجتها كما تظهر من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (09): عمليات التدقيق على مستوى الشركة تلتزم بالمعايير وتؤدي الى تفادي الاخطاء المالية والمحاسبية

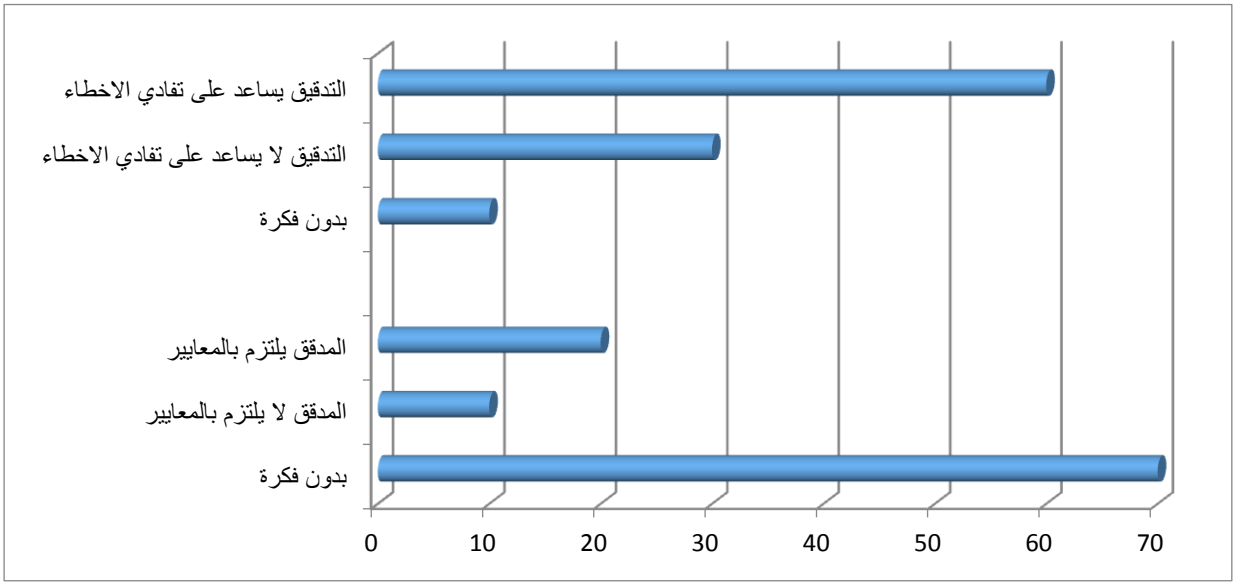

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الشكل أعلاه يتضح حسب آراء العينة التي شملتها الدراسة ان نسبة كبيرة من أفراد العينة تقدر بنسبة 60% ترى بأنه التدقيق كعملية يساعد فعلا على كشف الأخطاء المالية والمحاسبية التي تقع فيها الشركة، وبالتالي فان ذلك يؤدي الى تفادي الوقوع عموما في مخاطر العمليات الاستثمارية، وفي المقابل ايضا نجد انه فيما يتعلق بالتزام المدقق بالمعايير اللازم اتباعها اثناء العمل نجد ان نسبة كبير من افراد العينة تقدر بنسبة 70% ليس لديهم فكرة حول مدى التزام المدقق بالمعايير اللازم اتباعها اثناء العمل، وعموما فان عمليات التدقيق تساعد حسب نتائج الدراسة على تفادي الاخطاء المالية والمحاسبية التي يقع فيها المحاسبون في الشركة اثناء العمل، ومن شأن المدقق ان يراجع جميع تلك العمليات وان يقوم بفحصها وهو ما يساعد بالقيام بمهامه مما يساعد على تجنب الوقع في مخاطر التي تؤدي الى اثار سلبية على العمليات الاستثمارية المنجزة من طرف الشركة.

واستنادا إلى النتائج التي تم التوصل اليها سابقا من خلال تفسير متغيرات الدراسة ومقارنتها يمكن الوصول الى تقييم عام وحوصلة شاملة ترتبط بإعطاء نظرة شاملة حول نتائج الدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

- فيما يتعلق بتقييم الاجراءات التي يعتمدها المدقق عند مراجعة عمليات الشركة فنجد ان اغلب افراد

العينة يرون ان المدقق يقوم بإجراءات جيدة كفيلة بالحد من المخاطر الممكنة في العمليات الاستثمارية، وهو ما يجعل انشطة الشركة حسب نتائج الدراسة الميدانية مؤمنة ومتابعة بفضل عمليات التدقيق ودور المدقق في ذلك.

- فيما يتعلق بتقييم عمليات التدقيق على مستوى الشركة يرى معظم افراد العينة الذين شملتهم الدراسة ان عملية التدقيق التي تتم على مستوى الشركة تجرى بصفة طبيعية وتتراوح بحسب الآراء من جيدة الى كونها متوسطة، وكتقييم عام يمكن القول إن عمليات التقييم تتم بمستوى عال من الكفاءة لذا فان اغلب الافراد يرون ان تلك العمليات تؤدي دورها في الحد من المخاطر المحتملة الحدوث على الشركة
- وفيما يتعلق بحدوث عمليات التدقيق بصفة دورية فنجد ان تلك العمليات تتم من طرف هيئات الرقابة الخارجية بصفة دورية اي ان المدقق الخارجي الذي يتبع للجهة المركزية في الادارة العامة للشركة ومكلف من طرفها يقوم وبصفة دورية بعمليات فحص للأنشطة والعمليات التي تتم على مستوى الشركة، مما سمح للشركة في حدا ذاتها بتجنب العديد من المخاطر بفضل تلك العمليات الدورية.
- اما فيما يتعلق بملائمة وتوفير الظروف المناسبة لأداء المدقق لمهامه بصفة طبيعية فقد تباينت اراء العينة حول ذلك، فالبعض من افراد العينة يرى بان المدقق لا يتحصل على المناخ والظروف الملائمة التي تمكنه من اداء مهامه بصفة طبيعية بينما يرى اخرون من العينة ان المدقق تتوفر لديه جميع الامكانات والتسهيلات على مستوى الشركة والتي تمكنه من اداء مهامه الوظيفية بصفة عادية، ويمكن ان نرجع اسباب التباين بين اراء العينة الى عدم معرفة الافراد لمدى كفاية الظروف المناسبة للعمل من عدمها.
- اما فيما يتعلق باحتياج الشركة الى المدقق من اجل فحص العمليات ومراقبتها فيرى معظم افراد العينة بنسبة 80% ان الشركة بحاجة الى المدقق من اجل مراقبة العمليات التي سوف تساعد في الاساس على الحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاستثمارية، ويمكن القول ان وجود الرقابة والقيام بعمليات التدقيق للبيانات المالية والمحاسبية على مستوى الشركة تعتبر من المسائل الضرورية لمواصلة انشطة الشركة دون الوقوع في الاخطاء المقصودة او غير المقصودة والمرتبطة بالعمليات.
- اما فيما يتعلق بأثر نشاط المدقق على الشركة خاصة من الناحية الايجابية فيرى بعض اغلب افراد العينة ان التدخلات والمهام التي يقوم بها المدقق تصب في خانة التأثير الايجابي على الانشطة وهو ما يجعل مستويات الاداء والمتابعة للعمليات ومدى انجازها والحد من الوقوع في المخاطر تتطور مع الوقت في الشركة، عموما يمكن القول إن نشاط المدقق يرى اليه اغلب افراد العينة على انه عمل ضروري لاستمرارية الانشطة في الشركة دون الوقع في المخاطر التي قد تحد من الايرادات او قد تؤدي الى تراجع في المردودية وغيرها.
- فيما يتعلق بدور المدقق في الحد من مخاطر الاستثمار فيرى افراد العينة ان المدقق يقوم بما يلزم من اجل ذلك، وهو ما يدفعنا الى القول بان لأنشطة التدقيق دور في الحد من المخاطر، وان عمليات التدقيق تراعي مبدأ الاستمرارية في المراقبة والمتابعة للأنشطة الاستثمارية، كما ان الشركة توفر فعلا

للمدقق الظروف الخاصة بالعملية، وتمكنه من الادوات التي تساعده على انجاز المهمة بالطريقة اللازمة.

- وفيما يتعلق بمدى قيام المدقق بفحص جميع الانشطة والعمليات في المؤسسة فقد تبين من خلال الدراسة التي اجريت ان المدقق يقوم بما يكفي من اجل فحص ومراقبة كل الانشطة والعمليات، وهو ما يجعل من التعرض للمخاطر مسألة محدودة في ظل توفر الظروف المساعدة على هذا الغرض وإتمام المهمة المرتبطة بالتدقيق.
- واخيرا ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية نجد ان اغلب افراد العينة يرون بان عمليات التدقيق لا يمكن ان تضمن عدم وجود اخطاء مالية او محاسبية، بل ان وجود تلك الاخطاء الى حين اكتشافها تبقى ممكنة، على الرغم من ان المدقق يقوم بفحص جميع الانشطة والعمليات ويقوم بالالتزام ايضا بالمعايير اللازمة للقيام بالأنشطة الخاصة بالتدقيق، مما يجعل المهام المنجزة موافقة للشروط الضرورية والاجراءات الاساسية الخاصة بالتدقيق كعملية.
- أخيرا من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن التدقيق كآلية رقابة ومتابعة تساعد بصفة فعالة على الحد من المخاطر التي تتعرض لها العمليات الاستثمارية في الشركة، نظرا لكون التدقيق يضمن تلافي واستبعاد المخاطر المقصودة وغير المقصودة في الشركة والتي تتعرض لها الانشطة الاستثمارية، وبالتالي ان من شأن التدقيق ان يوفر الرقابة الكافية للعمليات المالية والمحاسبية بما يساعد المؤسسة على تجنب الوقوع في المخاطر خاصة إذا كانت الجهة القائمة بعملية التدقيق تلتزم بالمعايير الشكلية والموضوعية للعملية. وتتابع ايضا تنفيذ مخرجاتها المتمثلة في التقرير النهائي الذي يقدمه محافظ الحسابات او المدقق الداخلي.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال الدراسة الميدانية ان التدقيق قد ساهم فعليا في الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في المؤسسة حيث نجد ان اداء المدققين في المؤسسة ادى الى تراجع المخاطر وتحسين العوائد المرتبطة بالمردودية والنتائج المالية للشركات والانشطة الاستثمارية، ونظرا لكون مهنة التدقيق قابلة للتحسين فان هناك العديد من القيود التي قد تعيق ظروف عمل المدققين وهو ما يتطلب من منظمي المهنة والشركات توفير الظروف الاكثر ملائمة للانشطة والممارسات المرتبطة بعمل المدقق

الخاتمة

الخاتمة:

تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقائها واستمرارها، أصبحت المؤسسة تولي أهمية كبيرة لمخاطر التدقيق، لمتابعة كل أنشطتها ومهامها حيث أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة داخل المؤسسة وتقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية، وتقدم الإرشاد والنصائح للمؤسسة.

يعمل التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر المؤسسة باعتبارها عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الإدارة، وتتم إدارتها من خلال تنفيذ استراتيجية المؤسسة بأكملها من قبل الموظفين عن طريق تصميم برنامج إدارة المخاطر، وتدقيق إدارة المخاطر عبارة عن عملية تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة.

ويتمثل دور التدقيق الداخلي في دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت في شركة سوناطراك (مصفاة السبع) في أدرار، تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- ✓ أن هناك مخاطر تتعرض لها العمليات الاستثمارية في الشركة.
- ✓ للمؤسسة استراتيجية تواجه بها المخاطر التي تتعرض لها العمليات الاستثمارية.
- ✓ وجود جهات معنية تقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات والعمليات في الشركة.
- ✓ الشركة بحاجة ماسة إلى المدقق من أجل عمليات التدقيق.
- ✓ يساهم المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر ومعرفتها للحد منها في العمليات الاستثمارية.
- ✓ عمليات التدقيق التي تتم على مستوى الشركة تضمن عدم وجود أخطاء مالية أو محاسبية.
- ✓ يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير اللازمة للقيام بعمليات التدقيق وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة.
- ✓ وجود هيئة للرقابة الداخلية على مستوى الشركة مما يجعل عمل المدققين الخارجيين أسهل في ظل وجود تلك الهيئات الداخلية المساعدة على عملية التدقيق التي تعتبر في الأساس تنسيق بين هيئات الرقابة الداخلية وهيئات الرقابة الخارجية.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع دور التدقيق في ادارة مخاطر المشاريع الاستثمارية ذا أهمية بالغة للمؤسسة الاقتصادية، نظرا لظروف العمل ومخاطر العمل، وهذا يجعل ضرورة كبيرة للتدقيق الداخلي في المؤسسة، وهذا من أجل الحد من هذه المخاطر واقتراح الحلول اللازمة لمواجهتها، ومنه نجد أن هذا الموضع يمكن أ، يتطور أكثر في مواضيع أخرى لذا ارتأينا طرح مواضيع أخرى تكمل هذا العمل نذكر منها:

- التدقيق الداخلي كاستراتيجية لإدارة المخاطر في العمليات الاستثمارية.
- تأثيرات إدارة المخاطر على جودة عملية التدقيق الداخلي.
- تطور عملية التدقيق الداخلي في ظل معايير التدقيق الدولية.

التوصيات:

وفي الختام لا يزال موضوع دور التدقيق في ادارة مخاطر المشاريع الاستثمارية أمامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، فهو من المفاهيم التي لا تزال غائبة عن مؤسساتنا، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لإدارة المخاطر من أجل تفعيل دور التدقيق الداخلي، ومن هنا تندرج الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية، بصفة مستمرة فيما يخص إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي فيها؛
- ضرورة وجود مصلحة التدقيق على مستوى كل مؤسسة اقتصادية؛
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لم له من تأثير إيجابي في دعم إدارة المخاطر؛
- ضرورة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للاستفادة والتعاون من عمل المدقق الداخلي، وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق وتوفير ا للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي، وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الإدارة؛
- تطوير مختلف الأساليب في إدارة المخاطر من خلال بنائها علة قاعدة تكنولوجية جيدة تعتمد على مختلف نظم المعلومات المتطورة، وكذا على أحدث البرامج المستعملة والتنبؤ بالخطر بشكل ينعكس مباشرة على فعالية أعلى في التعامل مع مختلف المخاطر؛

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- خالد أمين، **علت تدقيق الحسابات، الناحية النظرية**، مطبعة الاتحاد، عمان طبعة 1999.
- محمد طواهر محمد صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان مطبوعات، عمان، 2004.
- حسين أحمد دحدوح، حسن يوسف قاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2009.
- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **تعلم دقيق الحسابات، النظري والعملي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2009.
- الصيان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- فضالة أحمد، **المراجعة العامة**، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة، طبعة 1996.
- أمين السيد، أحمد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الاسكندرية، مصرن الدار الجامعية 2009).
- أحمد حلمي جمعة، **المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005).
- محمد السيد الناغي، **المعايير الدولية للمراجعة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008.
- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صالح ميلود خلاط، بشير محمد عاشور، مصطفى ساسي فتوحة، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والآفاق**، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2007.
- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفا للنشر، عمان، 2011.
- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار النشر والتوزيع الردن، 1999.
- قادري عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية**، دار النشر والتوزيع بوزريعة، الجزائر.
- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.
- طلال كداوي، **تقييم المشاريع لااستثمارية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة المخاطر، تطبيقات على التأمينات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، تطبيقات الحكومة في المصارف**، الدار الجامعية، عين الشمس، 2005.
- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد – شركات – بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- حماد طارق عبدالعال، **إدارة المخاطر**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

المقالات:

- زوهري حليلة، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر** مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04/ديسمبر 2015.
- أ. سايح نوال، **التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية**، مجلة الاقتصادي الصناعي، العدد 11 ديسمبر 2016.
- أوصيف لخضر، **طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في ضل معيار رقم 2100 (طبيعة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/17.

القوانين:

- القانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المعتمد، المادة 31، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 42 بـ 2010/06/11.

المذكرات والرسائل:

- شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2004

- لقيطي الأخضر، **معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015.

- عبد الباقي المقدم، **التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار**، مذكرة لاستكمال شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف S.Cl.BS**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابن بكر بلقايد، تلسان، 2010.

- فاطمة الحاج قويدر، **التمويل كأداة فعالة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

- يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2007.

- يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2007.

- جميل، علي توفيق، **تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع**، رسالة ماجيستير، جامعة كوفة، النجف، 2014.

- هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، عزة، 2016.

الملتقيات:

- منصور ابن عمارة، محمد حولي، **مد أدلة بعنوان معايير المراجعة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة.

المصادر باللغة الفرنسية:

-Khayrallah Belaid, l'audit interne et l'approche de la dynamique de groupe, centre de publication universitaire, Tunisie, 2005.

-Moeller, Rdert R, COSO enterprise risk Management Understanding the new. Integrated Erm Frame Work,Canada,john wileg and sons,inc,2007.

-WWW.Arabinterntennalauditors.Com.

الفهرس

الفهـــــرس

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
قائمة الأشكال	**I**
قائمة الجداول	**II**
مقدمة عامة	**أ/ج**
الفصل الأول:الإطار النظري للتدقيق	**06**
المبحث الأول:ماهية التدقيق	**08**
المطلب الأول:تعريف التدقيق وتطوره	**08**
المطلب الثاني: أنواع التدقيق	**09**
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ التدقيق	**12**
المبحث الثاني:معايير التدقيق	**13**
المطلب الأول:المجالس واللجان المصدرة لمعايير التدقيق الدولية	**13**
المطلب الثاني:المعايير الدولية للتدقيق	**14**
المطلب الثالث:المعايير الجزائرية للتدقيق	**16**
المبحث الثالث: عمليات التدقيق الداخلي	**17**
المطلب الأول:تعريف التدقيق الداخلي	**18**
المطلب الثاني: أهدا ف وإجراءات التدقيق	**19**
المطلب الثالث:الفرق بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي	**20**
الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر العمليات الاستثمارية	**24**
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية	**25**
المطلب الأول: تعريف الاستثمار	**25**
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية	**25**
المطلب الثالث: خطوات وطرق ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية	**29**
المبحث الثاني: إدارة مخاطر التدقيق	**30**
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر	**30**
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	**30**
المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	**33**
المبحث الثالث: مراحل وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية	**34**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: خطوات ومراحل التدقيق الداخلي المبني على إدارة المخاطر في المشاريع الاستثمارية	**35**
المطلب الثاني: العلاقة بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية	**37**
المطلب الثالث: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في المشاريع الاستثمارية	**37**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	**40**
تمهيد	**41**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركة الوطنية سوناطراك	**42**
المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية سوناطراك	**42**
المطلب الثاني: تقديم مصفاة السبع	**42**
المطلب الثالث: فروع الشركة	**44**
المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	**45**
المطلب الأول: مجتمع وعينات الدراسة	**45**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	**45**
المطلب الثالث:تحليل العناصر المتعلقة بالمخاطر	**46**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال المقارنة بين المتغيرات	**48**
المطلب الأول: دور المدقق لمعرفة المخاطر ودور التدقيق في كشف المخاطر	**49**
المطلب الثاني: تأثر أنشطة الشركة بعملية التدقيق	**49**
المطلب الثالث: مدى صعوبة الكشف على مخاطر العمليات الاستثمارية، ومدى متابعة كل العمليات خلال عملية التدقيق	**51**
الخاتمة	**55**
قائمة المصادر والمراجع	**58**
قائمة الملاحق	**–**
الملخص	**–**

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التجارة **تخصص ماستر**
تدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق في ادارة مخاطر المشاريع الاستثمارية

الاستبيـــــــــــــان

في إطار القيام بدراسة لدور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر التي تحيط بالعملية الاستثمارية لدى شركتكم نطلب من سيادتكم الموقرة بغرض إعداد الجانب التطبيقي لهذه الدراسة المساعدة من أجل إتمام معلومات هذا الاستبيان.

ملاحظة: من فضلك ضع علامة (x) في المكان المناسب.

1- **معلومات أساسية عن الشركة وطبيعة وحجم المخاطر على العمليات الاستثمارية**

- **اسم الشركة:** .....
- **كيف تصفون الشركة من حيث الحجم**:

كبيرة ( ) متوسطة ( ) صغيرة ( )

- **هل هناك مخاطر تتعرض لها العمليات الاستثمارية في الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **كيف تنظرون المخاطر التي تتعرض لها الشركة**

غير موجودة ( ) محدودة نسبيا ( ) كثيرة ( )

- **ما هي أهم المخاطر التي تواجه نشاط الشركة**

مالية ( ) مادية( ) مخاطر مرتبطة بالموارد البشرية ( )

مخاطر مرتبة بالشركاء ( ) مخاطر مرتبطة بالموردين( )

- **هل هناك استراتيجية لمواجهة المخاطر لدى الشركة**

نعم ( ) ممكن ( ) ليس لدي أي فكرة ( )

- **كيف تقيمون الإجراءات التي يعتمدها المدقق لمراجعة العمليات الاستثمارية**

جيدة ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( )

- **هل توجد على مستوى الشركة هيئة للرقابة الداخلية**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **ما هي طبيعة الجهة التي تقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات والعمليات في الشركة**

جهة داخلية ( ) جهة خارجية ( ) جهة تتبع للإدارة المركزية ( )

2- معلومات حول طبيعة عمليات التدقيق في الشركة

- **كيف تقيّمون عمليات التدقيق التي تجري على مستوى الشركة**

ضعيفة ( ) متوسطة ( ) جيدة ( )

- **هل عمليات التدقيق تجري بصفة دورية على مستوى الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل هناك مناخ ملائم ليقوم المدقق بمهامه كاملة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل الشركة بحاجة ماسة إلى المدقق من أجل عمليات التدقيق**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل يؤثر نشاط المدقق وعمله على أنشطة الشركة إيجابا**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل من الصعب الكشف عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل المدقق يقوم بما يلزم من أجل معرفة المخاطر التي تتعرض لها العمليات الاستثمارية في الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل الأنشطة في الشركة تتأثر بعمليات التدقيق**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **تساهم عمليات التدقيق في إدارة المخاطر لدى الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل ترى أنه من الضروري أن يكون نشاط المدقق مستقل عن نشاط الموظفين في الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل يواجه المدقق مشاكل في العمل تؤثر على نزاهته**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل يقوم المدقق بفحص جميع الأنشطة الاستثمارية والعمليات التي تجري عليها**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل عمليات التدقيق التي تتم على مستوى الشركة تضمن عدم وجود أخطاء مالية أو محاسبية**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل يتم التأكد من جميع العمليات عند القيام بالتدقيق**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

- **هل يتم الالتزام بالمعايير اللازمة للقيام بعمليات التدقيق على مستوى الشركة**

نعم ( ) لا ( ) ليس لدي فكرة ( )

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معايير التدقيق المتعارف عليها دوليا	09
2	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	14
3	أنواع المشاريع الاستثمارية	21
4	العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	28
5	دور المدقق لمعرفة المخاطر ودور التدقيق في كشف المخاطر	42
6	مدى تأثر انشطة الشركة بعمليات التدقيق وفحص جميع الانشطة من طرف المدقق	42
7	مدى استقلالية المدقق ومدى وجود مشاكل اثناء القيام بمهام التدقيق	43
8	مدى صعوبة الكشف عن مخاطر العمليات الاستثمارية، ومدى مراجعة كل العمليات على مستوى الشركة	44
9	عمليات التدقيق على مستوى الشركة تلتزم بالمعايير وتؤدي الى تفادي الاخطاء المالية والمحاسبية	45

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	02
2	مراحل التدقيق المبني على إدارة المخاطر	27
3	العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان	38
4	نتائج الدراسة الميدانية حول المخاطر التي تتعرض لها الشركة	39
5	نتائج الدراسة الميداني حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة واستراتيجية القضاء عليها	40
6	اجراءات التدقيق ومراجعة العمليات على مستوى الشركة، وعمل هيئة الرقابة الداخلية	41

الملخص:

إدارة مخاطر التدقيق في المشاريع الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوناطراك (مصفاة السبع) أدرار)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور إدارة مخاطر التدقيق في المشاريع الاستثمارية، والتعرف على التدقيق والتدقيق الداخلي، والوقوف على مفهوم إدارة المخاطر والمشاريع الاستثمارية. وآليات تقييمها وكيفية الحد من مخاطر العمليات الاستثمارية. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم توزيع أربعون استبيانة على العاملين في إدارة مؤسسة سوناطراك وقسم المالية والمحاسبة فيها والمكلفين بإدارة المشاريع الاستثمارية، واسترد منها عدد 31 استبانة بنسبة (77.5 %) من الاستبيانات، وقد تم تحليل إجابات المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الملائمة وفق متغيرات الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود مخاطر تتعرض لها العمليات الاستثمارية في المؤسسة، إلا أنها استراتيجية تواجه بها المخاطر، وكذا مساهمة المدقق الداخلي في فحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر التي يقدمها في تقريره النهائي الموجه للإدارة. وقد لخصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الجزائرية، وضرورة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والعمل على الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر.

Abstract:

Managen of audit risk in investment project an empirical study on the sonatrach (refinery sbaa adrar)

This study aims to highlight the role of risk management in investment projects and to identify the audit and internal audit, and to understand the coropt of risk management and investment projects, and mechanism of evaluation and how to reduce the risks to investment operation.In order to achieve the objectives of the study and test hypotheses, the study relied on primary and secondary data, which is designed to suit the study and its objectives, forty copies of the designed questionnaire were distributed to employees of the management of the institution and the finance and accounting depertmt responsible for the management of the investment projects 31 of the information (77.5%).

Turned in the completed questionnaires, respondent's answers were analysed based on appropriate statistical methods according to study variables. A descriptive analytic methodology was following to destribe and analyse the study variables and examine the underlying hypothesis. The main findings of the study were the existence of risks to the investment operations in the institution, but it has a strategy to face the risks, as well as the internal auditor's contribution to the examination and evaluation of risk management processes, which is presented in his final report to the department.

The study recommends that there is a need to organize the internal audit function in Algeria and the need for coordination and cooperation between the internal auditor and the external auditor, which has a positive impact in support of risk management.

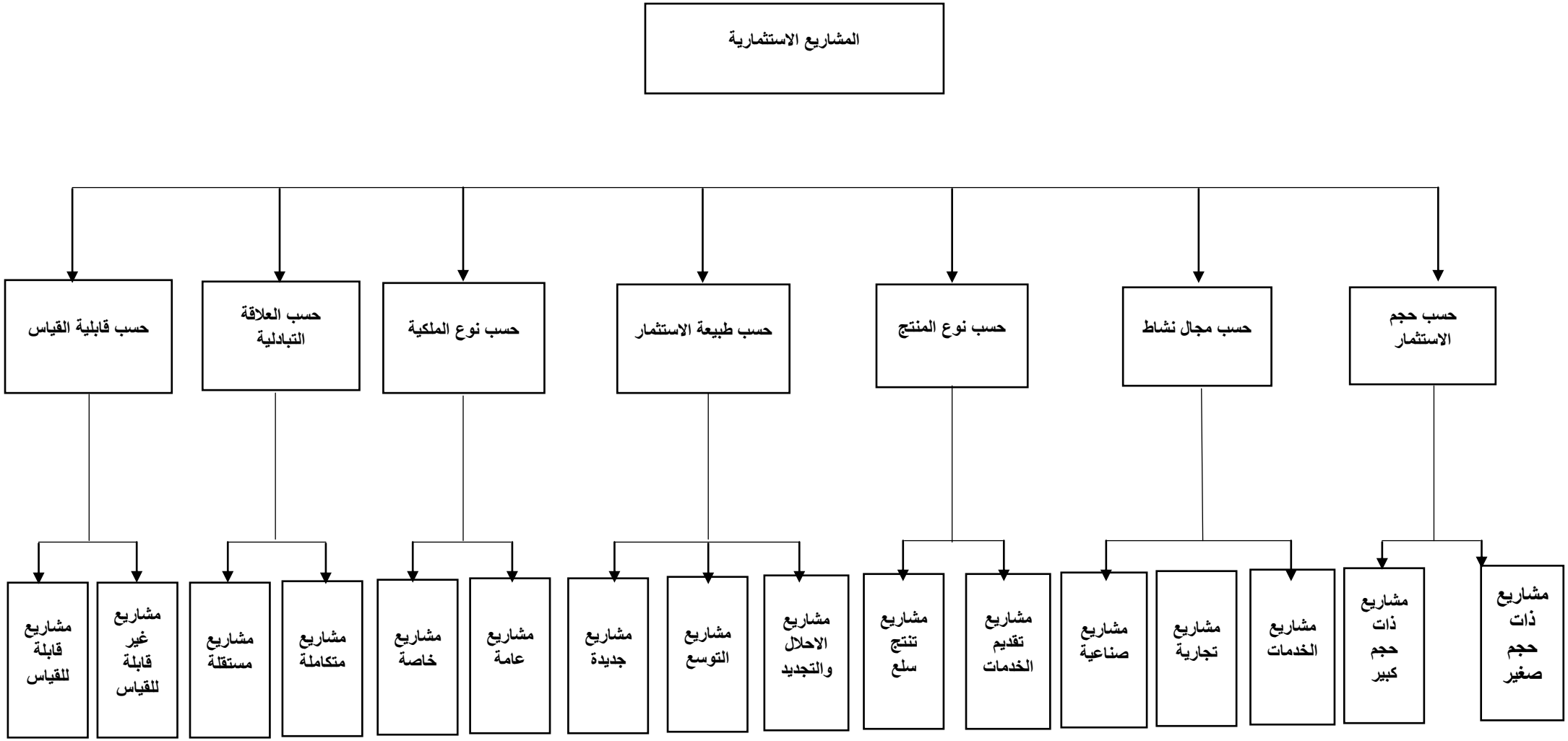

الشكل الرقم (01): يوضح أنواع المشاريع الاستثمارية

المصدر: من إعداد الطالبة.